

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

مغيث رشيدة

نورالدين بختة ياسمين

تحت عنوان:

دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات وتحفيز النمو الاقتصادي:

حالة الجزائر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

أستاذ التعليم العالي

أستاذ التعليم العالي

أستاذ مساعد

أ.د بلجيلالي فتيحة

أ.د حواس أمين

د. عابد حديدي

السنة الجامعية: 2024/2023



شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله على توفيقه لنا قبل كل شيء.

ثم أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور أمين
حواس على إشرافه ونصائحه القيمة وإرشاداته طيلة إنجاز
هذا البحث، وجزاك الله عنا كل خير.

والشكر موصول للسادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم
قبول مناقشة هذه المذكرة.

وأتقدم بالشكر لكل من ساهم معنا من قريب أو بعيد في
إعداد هذا العمل.

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى أَشْرَفِ
الْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ.

إِلَى مَنْ أَوْصَى عَلَيْهِمَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ الْكَرِيمِ.

رَمَزَ الْعَطَاءِ وَالتَّضْحِيَةِ مِثْلِي الْأَعْلَى أَبِي الْغَالِي.

مَنْ تَسْتَقْبِلُنِي بِابْتِسَامَةٍ وَتَوَدَّعْنِي بِدَعَاءِ أُمِّي الْغَالِيَةِ.

إِلَى ذَلِكَ الْمَسْتُودِعِ الْكَبِيرِ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْحَبِ

إِخْوَتِي وَأَخْوَاتِي.

إِلَى رَفَقَاءِ الطَّرِيقِ وَمُؤَنَسِيهِ الَّذِينَ لَمْ يَقْبِضُوا يَدَهُمْ يَوْمًا عَنْ

مَسَاعِدَتِي وَلَمْ يَبْسُطُوهَا إِلَّا لِنَفْعِي.

يَا سَمِينِ.

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيَّ أَشْرَفُ
الْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ.

إِلَى مَنْ أَعْزَى فِي الْوَجُودِ وَالذِّي الْكَرِيمِينَ

حَفِظَهُمَا اللَّهُ وَرَعَاهُمَا وَبَارَكَ فِيهِمَا.

إِلَى زَوْجِي أَدَامَ اللَّهُ لَهُ الصِّحَّةَ وَالْعَافِيَةَ.

إِلَى بَنَاتِي مَتَمَنِّيَةٌ لَهُمُ النِّجَاحُ فِي دِرَاسَتِهِمْ.

إِلَى كُلِّ مَنْ سَانَدَنِي وَدَعَمَنِي وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ.

رَشِيدَةٌ.

الفهرس:

شكر وتقدير

إهداء

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول

الإطار النظري لدور الزراعة في النمو وتنويع الصادرات

- 07مقدمة الفصل
- 08المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي
- 08المطلب الأول: تعريف القطاع الزراعي وأهميته
- 10المطلب الثاني: السياسة الزراعية أهدافها وأهميتها
- 13المطلب الثالث: التنمية الزراعية مفهومها وأهدافها
- 16المبحث الثاني: تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي
- 16المطلب الأول: مفهوم تنويع الصادرات ومؤشراته
- 20المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشراته
- 22المطلب الثالث: العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي
- 23المبحث الثالث: العلاقة السببية
- 23المطلب الأول: دور القطاع الزراعي في النمو
- 25المطلب الثاني: دور القطاع الزراعي في تنويع الصادرات
- 26المطلب الثالث: مجالات مساهمة الزراعة في التنمية

28 خاتمة الفصل

الفصل الثاني

مساهمة الزراعة في تنويع الصادرات والنمو في الجزائر

30 مقدمة الفصل

31 **المبحث الأول:** سياسات التنمية الزراعية في الجزائر منذ 2000

31 **المطلب الأول:** سياسات التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2008-2000

34 **المطلب الثاني:** سياسات التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2019-2009

36 **المطلب الثالث:** سياسات التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2024-2020

39 **المبحث الثاني:** واقع وتطور هيكل الصادرات الزراعية في الجزائر

39 **المطلب الأول:** هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال 2021-2000

41 **المطلب الثاني:** هيكل الصادرات الزراعية في الجزائر خلال 2021-2000

46 **المطلب الثالث:** تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال 2021-2000

47 **المبحث الثالث:** مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية

47 **المطلب الأول:** مساهمة القطاع الزراعي في النمو والتشغيل

52 **المطلب الثاني:** مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية

53 **المطلب الثالث:** مساهمة القطاع الزراعي في الأمن الغذائي

56 خاتمة الفصل

57 خاتمة عامة

60 قائمة المصادر والمراجع

الملخص: باللغة العربية والإنجليزية

قائمة الجداول

- (2.1): نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2008 33
- (2.2): حركة التجارة الخارجية للجزائر في الفترة 2000-2021 39
- (2.3): أهم المنتجات المصدرة لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 41
- (2.4): تطور أهم منتجات القطاع الزراعي في الجزائر خلال المواسم الفلاحية 2000-2014 ... 42
- (2.5): نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية من الصادرات خارج قطاع المحروقات وإجمالي الصادرات
43
- (2.6): أهم خمس منتجات مصدرة خلال الفترة 2013-2015 45
- (2.7): الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 46
- (2.8): مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للجزائر خلال الفترة 2000-
48 2021
- (2.9): تطور ومساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في العمالة الكلية خلال الفترة 2000-2019
50
- (2.10): إجمالي التجارة الزراعية الخارجية والكلية والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2021
52
- (2.11): معدل الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات الزراعية الأساسية للفترة 2003-2015 54

قائمة الأشكال:

- 44(2.1) تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2001-2021
- 45(2.2) تطور الصادرات الزراعية من الصادرات خارج المحروقات وإجمالي الصادرات
- 46(2.3) تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال 2001-2021
- 49(2.4) تطور الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي خلال 2000-2021
- 51(2.5) العمالة الزراعية والعمالة الكلية في الجزائر خلال 2000-2019
- 51(2.6) نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية في الجزائر خلال 2000-2019
- 53(2.7) مساهمة التجارة الخارجية الزراعية في التجارة الخارجية الكلية خلال 2000-2021

مقدمة عامة

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الحساسة والهامة في تنمية اقتصاديات دول العالم، خاصة النفطية منها، والقضاء على اعتمادها المفرط لقطاع المحروقات، وهذا لدوره الفعال الذي يقوم به من خلال مساهمته في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يعتبر مصدرا رئيسيا لتوفير المواد الأولية والاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي ومساهمته في الحد من البطالة من خلال خلق فرص عمل لمختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة في المناطق الريفية، وأيضا الحد من هجرة سكان الأرياف إلى المدن وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد. ويرى العديد من الاقتصاديين أن القطاع الزراعي يمثل أحد البدائل التنموية التي يمكن الاعتماد عليها في تكوين الثروة، لذلك يحظى بأهمية بالغة دفعت الدول إلى الاهتمام به، نظرا لتوفيره أحد أهم مقومات الحياة والتمثلة في الغذاء.

ويعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من أهم محفزات النمو الاقتصادي نظرا للدور الذي يلعبه في شتى الميادين الاقتصادية منها والاجتماعية، ما جعل السلطات تتبنى جملة من السياسات الزراعية بهدف تحقيق اكتفاء وطني وأمن غذائي للجميع. فمنذ استقلال الجزائر سيطر نظام التسيير الذاتي على جل سياساتها الزراعية، ليُتبع بعدها بثورة زراعية أثمرت بالكثير في إطار اقتصاد موجه، غير أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات منذ التسعينات كانت أكثر تدعيما لهذه السياسات بما يجعل قطاع الزراعة أكثر اهتماما ومع هذا مازالت جملة من الهفوات تلاحظ وتستدرك إلى يومنا هذا، خاصة وأن عددا من مؤشرات الأمن الغذائي لا تزال تعبر عن فجوة غذائية لم تستطع السلطات أن تقلص من حجمها.

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد صادراتها بدرجة شبه كلية على المحروقات، مما جعل اقتصادها هشاً بسبب التقلبات التي تعيشها أسعار النفط في الأسواق الدولية التي تتحكم فيه عوامل خارجية، أين انهارت في العديد من المرات لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال سنة 2014 واجهت الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد صادراتها على قطاع المحروقات، والذي يعتبر المورد الأساسي لتمويل ميزان مدفوعاتها، في حين مساهمة القطاعات الأخرى لا تزال بنسب ضئيلة، لهذا سعت الجزائر إلى اعتماد استراتيجية التنوع الاقتصادي، من خلال تبني حزمة من السياسات الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، ومن بين الخيارات المتاحة لتنوع صادراتها ولت الجزائر أهمية كبيرة للقطاع الزراعي، حيث تبذل مجهودات من أجل النهوض بهذا القطاع وجعله المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، والذي يعتبر من القطاعات الواعدة للانطلاق في تنمية حقيقية في الجزائر، ومن أجل ذلك انتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمخططات التنموية والسياسات الزراعية.

الإشكالية:

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول:

ما هو دور القطاع الزراعي في تحفيز النمو وتعزيز تنوع الصادرات في الجزائر؟

ويمكن تفريع هذه الإشكالية إلى العديد من الإشكاليات الفرعية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال

محتويات هذا البحث:

1. كيف يؤثر قطاع الزراعة على عملية النمو وتنوع الصادرات؟

2. ما مدى مساهمة قطاع الزراعة في رفع معدل نمو الاقتصاد الوطني وتنوع سلة الصادرات؟

فرضيات البحث:

للإجابة على ما تم طرحه من تساؤلات حول الموضوع، وأملا في تحقيق أهدافه قمنا بصياغة الفرضيات التي نسعى لاختبارها وعليه نقترح مجموعة من الفرضيات:

الفرضية الأولى: يعمل قطاع الزراعة على توفير المتطلبات الأساسية للقطاعات الاقتصادية الأخرى، كالصناعة والخدمات مما يرفع من معدل نمو الناتج الكلي، كما يسمح بتنوع هيكل الصادرات عن طريق رفع نسبة الصادرات الزراعية والصادرات ذات الصلة (الصناعات الخفيفة، الصناعات الغذائية... الخ).

الفرضية الثانية: من المحتمل أن يساهم توسع قطاع الزراعة في رفع حجم الإنتاج الوطني وتنوع سلة الصادرات الجزائرية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور القطاع الزراعي في تنوع الصادرات وتحفيز النمو، والتي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.

أهداف الدراسة:

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، وفيما يخص هذه الدراسة حول دور القطاع الزراعي في تنوع الصادرات وتحفيز النمو الاقتصادي. فهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:

- إظهار واقع القطاع الزراعي
- الكشف عن خصائص عملية النمو وتنوع الصادرات في الاقتصاد الجزائري.

- محاولة إظهار مكانة القطاع الزراعي في عملية النمو وتنوع الصادرات.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد صناع القرار على إيجاد السبل لتبني سياسة تُشجع قطاع الزراعة على تنمية الصادرات وتطوير الاقتصاد الوطني.

حدود الدراسة:

تحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبيين مكاني وزماني:

الجانب المكاني: تتمثل في دراسة حالة الاقتصاد الجزائري.

الجانب الزمني: فترات زمنية مختلفة حسب الإطار التحليلي وتوفر البيانات.

منهج البحث:

في هذه الدراسة قمنا باستخدام المنهج النظري بحيث استعرضنا الإطار النظري لماهية القطاع الزراعي ودوره في عملية النمو وتنوع الصادرات. ثم اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بوصف اتجاه تطور قطاع الزراعة، معدلات النمو وهيكل الصادرات في الجزائر، ثم تحليل مساهمة القطاع الزراعي في العديد من المؤشرات الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في إنجاز هذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى الموضوع، وفيما يلي الدراسات ذات الصلة بالموضوع:

- دراسة يونس حواسي (2022) بعنوان **سياسات تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات دراسة حالة قطاع الصناعات الزراعية-الغذائية**. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة السياسات التي تم تنفيذها في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، وبالتحديد في الصناعات الزراعية-الغذائية خلال الفترة (2000-2021). وقد ركزت هذه الدراسة على مكانة التحول الهيكلي كمحفز رئيسي للتنويع الاقتصادي، وأهم المسارات الإصلاحية التي انتهجتها الحكومات المتلاحقة أهم البدائل المتاحة أمامها.
- دراسة كتمير حورية (2021) بعنوان **أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**. تسعى هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الفلاحي على النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، وذلك من خلال تحليل واقع الاستثمار الفلاحي في الجزائر مدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، ثم محاولة بناء نموذج قياسي لتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل.

- دراسة حساني رقية موسي سهام (2017) بعنوان الانتقال من استراتيجية تركيز الصادرات إلى استراتيجية تنويع الصادرات، بعض التجارب الناجحة: إيران، ماليزيا، أندونيسيا. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأهمية البالغة لتنويع الصادرات بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على عدد قليل من المنتجات للتصدير سواء كان نפט أو منتجات زراعية أو مواد أولية، حيث يجب على هذه الدول إعادة النظر في هيكل صادراتها ومحاولة الابتعاد عن تركيز الصادرات.
- دراسة مخلوفي الزوبير (2022) بعنوان دراسة قياسية تحليلية لتأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2018). إن الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنته مع بعض الدول العربية، وذلك من خلال البحث عن العلاقة بين المتغيرات التي تفسر القطاع الزراعي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر مؤشر النمو الاقتصادي.
- الجديد الذي جاءت به هذه الدراسة أنها تحاول الكشف عن دور القطاع الزراعي في تحفيز النمو الاقتصادي وتنويع الصادرات، وفقا لأسلوب تحليلي جديد ومعطيات جديدة.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة والإشكاليات الفرعية، ارتأينا تقسيم بحثنا هذا إلى فصلين وكل فصل قسمناه إلى ثلاث مباحث تسبقهما مقدمة الفصل وتنتهي بخاتمة الفصل.

الفصل الأول: خصص هذا الفصل لإبراز أهمية القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز تنويع هيكل الصادرات لبلد ما. وعلى هذا الأساس، يتم في المبحث الأول إبراز ماهية القطاع الزراعي والمفاهيم المرتبطة به، ثم يعمل المبحث الثاني على تسليط الضوء على مفاهيم تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، ليعمل المبحث الثالث على إبراز العلاقة السببية بين المفاهيم الثلاث السابق ذكرها.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل لإبراز مساهمة الزراعة في تنويع الصادرات والنمو في الجزائر. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث مهمة: يتطرق المبحث الأول إلى سياسات التنمية الزراعية منذ سنة 2000، ثم يتناول المبحث الثاني واقع وتطور هيكل الصادرات الزراعية في الجزائر، وفي الأخير إبراز مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

يحظى القطاع الزراعي بأهمية خاصة في حياة الإنسان كونه يوفر المقومات الأساسية لحياته، يعتبر من أهم القطاعات الهامة والإستراتيجية من ناحية التطور الاقتصادي والاجتماعي فهو القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى وخصوصا يعتبر قطاعا عمليا لدى الدول النامية لامتناس الفقر وثم لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، ويكتسب أهمية بالغة باعتباره مصدرا أساسيا للغذاء ويستوعب نسبة معتبرة من العمالة وموردا للعملة الصعبة، كما يلعب أيضا دورا مهما في توازن اقتصاد أي دولة. وتسعى جميع الدول منذ القدم للعمل على تحقيق هدفا رئيسيا وهو رفع معدل النمو الاقتصادي كونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن حيث يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، ويعتبر أيضا من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا في واقع الأفراد ومستقبلهم، ولا يعتبر نموا اقتصاديا إلا إذا كان مستمرا، ويتم ذلك بتدخل جميع القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها كل حسب أهميته، فالزراعة تلعب دورا هاما في دفع عجلة النمو. حيث تواجه الاقتصادات النفطية عدة صعوبات في سبيل تحقيق عمليات التنمية المختلفة، رغم توفرها على موارد مالية كبيرة من عائدات المحروقات، وهذا ما يجعلها اقتصادات هشة تتميز بسرعة تأثرها بالصدمات الخارجية وهذا ما دفع هذه الدول إلى السعي لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال استراتيجية تنويع الصادرات بالاعتماد على القطاع الزراعي نظرا لأهميته على مستوى التجارة الخارجية.

خصص هذا الفصل لإبراز أهمية القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز تنويع هيكل الصادرات لبلد ما. وعلى هذا الأساس، يتم في المبحث الأول إبراز ماهية القطاع الزراعي والمفاهيم المرتبطة به، ثم يعمل المبحث الثاني على تسليط الضوء على مفاهيم تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي، ليعمل المبحث الثالث على إبراز العلاقة السببية بين المفاهيم الثلاث السابق ذكرها.

المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي.

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية الذي يلعب دورا مهما في توازن اقتصاد أي دولة، نظرا لأهميته التي تكمن في اعتباره مصدرا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي ومختلف الصناعات الغذائية حيث يستوعب نسبة معتبرة من العمالة وموردا هاما للعملة الصعبة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الأول: تعريف القطاع الزراعي وأهميته.

تعتبر الزراعة من أقدم النشاطات البشرية والاقتصادية على وجه الأرض، فلقد كان لاكتشافها وتطورها أثرا كبيرا لتطور الحياة البشرية واستقرارها وبالتالي تطور الحضارات القديمة والحديثة.

أولا: تعريف القطاع الزراعي.

- إن مصطلح الزراعة بالمفهوم الضيق مشتقة من كلمة "Agre" أي الحقل أو التربة، وكلمة "Culture" أي العناية والرعاية وبذلك تكون كلمة "Agriculture" تعني العناية بالحقل أو زراعة الأرض (بكري و اخرون 1986: 74).
- والزراعة بالمفهوم الواسع تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها، وكذلك تشمل الزراعة أي عمل لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل بالسوق وتسليمه للوسطاء أو المخازن (عجيمة 1978: 59).
- وتعرف الزراعة فنيا بأنها عبارة عن " الإستعانة بمجموعة من العمليات لإيجاد بيئة مناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات " ، وتتميز هذه العمليات بأنها تساهم في إعداد البيئة المناسبة لزراعة الأرض وتربية الحيوانات. كما أنها تشمل عمليات الري و الصرف بهدف التحكم في نسبة رطوبة الأرض بالإضافة إلى عمليات الإضاءة الصناعية وتسوية الأرض وتدرجها بغية تحسين التربة وتمهيد سطحها ومنعه من الإنجراف (السريتي 2011: 105).
- وحسب القانون الجزائري يعتبر النشاط الزراعي ما يلي (عمارة 2010: 103-104):
 - ✓ كل استغلال للأماكن الريفية التي تجلب مداخيل.
 - ✓ كل ربح ناتج بمستغل عند بيع أو استهلاك المنتجات الزراعية ويندرج ضمنها مداخيل النشاط الغابي.

✓ نشاط تربية الحيوانات ويشمل تربية الغنم، الماعز، الإبل، الأبقار، الخيول، تربية الطيور والدواجن، النحل، الأرنب، المحار.....إلخ

• إن الاقتصاد الزراعي هو فرع من فروع الاقتصاد العام يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الإنسان في مهنة الزراعة، ويعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقية، و بهذا المفهوم تحول التفكير في المزرعة من وحدة بيولوجية إلى وحدة اقتصادية و ربطها بالاقتصاد العام، و علم الاقتصاد الزراعي كما يظهر من اسمه يوضح العلاقة بين الاقتصاد و الزراعة، و يستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية و الزراعية، و على هذا فالإقتصاد الزراعي يحتاج إلى أن يلم بمواضيع عديدة بالإضافة إلى الاقتصاد العام ليكون اقتصاديا زراعيا، و ذلك لتشعب موضوع الاقتصاد الزراعي و كثرة ارتباطاته بالمواضيع الأخرى (الداهري 1969: 31).

ثانيا: أهمية القطاع الزراعي.

للقطاع الزراعي أهمية بالغة في اقتصاديات الكثير من دول العالم، كونه يعتبر أحد القطاعات

الإستراتيجية بما يساهم به من دعم للدخل القومي بزيادة الإنتاج والإنتاجية وذلك من خلال ما يلي:

1. توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع: يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع الذين يتزايد عددهم باستمرار، كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها (الشرفات 2010: 28).
2. توفير فرص العمل والمدخلات لقطاعات الاقتصاد الأخرى: يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة لعدد كبير من الأيدي العاملة التي لا يمكن للقطاعات الأخرى استيعابها، وتوفير المدخلات للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات، وذلك من خلال انتقال العمالة والمدخلات لهذه القطاعات من القطاع الزراعي وبالتالي تساهم إسهاما فعالا في القضاء على البطالة بمختلف أشكالها (فارس 2005: 15).

3. توفير الموارد المالية والطلب الفعال: يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملون في هذا القطاع، سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية أو الأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني وملحقاتها، أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مثلا، كما تؤدي عملية الاهتمام بالزراعة إلى زيادة دخل الفلاحين وبالتالي زيادة قدرتهم الشرائية مما يزيد إستهلاكهم لمنتجات القطاعات الأخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى تطور وزيادة إنتاج تلك القطاعات فيجعلها قادرة على إستخدام ايادي عاملة أخرى (النمري 1999: 5_6).

4. توفير المواد الأولية والوسيطة للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الأولية والوسيطة التي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص. وإن تطور الصناعات المحلية وخاصة الغذائية منها مرتبط بنمو وتطور الإنتاج الزراعي، ومن هنا تظهر الأهمية النسبية التي يمثلها القطاع الزراعي للقطاع الصناعي، كما أن تنمية وتطوير القطاع الزراعي تعتمد على صناعة الأسمدة الكيمائية و المبيدات والمعدات والآلات الزراعية وغيرها من الصناعات الأخرى التي تعتبر مدخلات أساسية تقوم عليها الزراعة الحديثة (النمري 1999: 8).

5. المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية: للزراعة دور مركزي في عملية التنمية الاقتصادية نظرا لإن معظم الناس في الدول النامية يعملون في الزراعة، فإذا إهتم المخططون فعلا برفاهية الأفراد في المجتمع فإن الطريقة الوحيدة التي يستطيعون بها رفع مستوى الرفاهية الرفاهية للغالبية العظمى من هؤلاء الأفراد عن طريق مساعدتهم في إنتاج الغذاء أو عن طريق زيادة أسعار هذه المحاصيل (الشرفات 2010: 28). لأن أكثر من 2.5 مليار شخص فب العالم يعتمدون في معيشتهم على الزراعة ومن ثم تعزيز الإنتاج الزراعي يمكنه سريعا أن يقلل من معدلات الفقر وتحسين مستوى الأمن الغذائي ومن ثم التنمية الاقتصادية (بلقرع و شرشالي 2010: 10).

6. توفير النقد الأجنبي لإستيراد السلع الرأسمالية: إن القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية سواء في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير العملات الأجنبية من التصدير الذي يرتكز عادة على عدد محدود من السلع الزراعية. وعليه فإن الفائض الزراعي المصدر إلى الخارج يولد النقد الأجنبي وبالتالي يساهم القطاع الزراعي في تلبية إحتياجات التنمية في إستيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الإستهلاكية، وعليه فإن الطريقة الأفضل لتكوين رأس المال هي من خلال زيادة العوائد من الصادرات الزراعية (القريشي 2007: 167).

المطلب الثاني: السياسة الزراعية أهميتها وأهدافها

أولا: مفهوم السياسة الزراعية.

قبل التطرق لمفهوم السياسة الزراعية سنتطرق لمفهوم السياسة الاقتصادية.

1. مفهوم السياسة الاقتصادية: هناك عدة تعاريف للسياسة الاقتصادية نذكر منها:

- هي مجموعة القرارات والإجراءات التي تقوم بها الدولة والمتعلقة بجعل خطتها الإنمائية وبرامجها قابلة للتحقيق بغض النظر عن طبيعة الأدوات المستخدمة أو الإجراءات المتبعة لتنفيذها (بن خرناجي و أوسريز 2018: 3).

• كما تعرف على أنها عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة. كما أنها قد تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة. فقد تستهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لمجتمع ما والتي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان وتتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية و الزراعية و الخدماتية وغيرها (خليفة 2001: 304_305).

• و منه فإن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات و الخطط التي تضعها الدولة من أجل تحقيق أهداف معينة، وحتى يتم نجاح السياسة الاقتصادية يجب مراعاة ما يلي (خليفة 2001: 305):

✓ إمكانية تنفيذها في ظل الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة.

✓ إمكانية تنفيذها في ظل الإمكانيات والظروف السياسية السائدة.

✓ موافقتها للقيم والعادات والتقاليد المجتمعية.

✓ إمكانية تنفيذها في ظل الظروف البشرية الإدارية المتاحة للمجتمع.

2. مفهوم السياسة الزراعية: باعتبار السياسة الزراعية فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية يمكن تعريفها على أنها:

• مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية (رحمة 2000: 11).

• مجموعة معينة من الوسائل والإجراءات المنظمة التي تقوم بها الدولة لأجل تحقيق هدف أو غاية يريد المجتمع تحقيقها لزيادة وتحسين الرفاهية العامة، كما تعد جزء من السياسة العامة في البلد وتشمل الإجراءات العلمية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره (الداهري 1969: 289).

• مجموعة البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي من شأنها تحقيق لتوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وأيضاً بين مصلحة الأجيال المستقبلية (أبو اليزيد 2004: 44).

ثانياً: أهداف السياسة الزراعية

بالرغم من تعدد الأهداف السياسية الزراعية واختلافها من دولة إلى أخرى، إلا أنه يمكن حصر هذه

الأهداف فيما يلي (الشرفات 2010: 344_345):

- تحديد أقصى دخل ممكن من الموارد الزراعية المستخدمة، من خلال تحقيق الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية في القطاع الزراعي، وتحقيق قدر معين من الدخل بأقل قدر من الموارد.
- توفير الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار الأمتل في مختلف الأنشطة الزراعية من خلال وضع الجو الملائم لتنمية القطاع الزراعي.
- الابتعاد عن السياسة الاقتصادية المالية ومنها النقدية، التي تنجر عنها حالات اقتصادية غير مرغوب فيها كالركود الاقتصادي والتضخم في القطاع الزراعي.
- الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من عدم المساواة في توزيع الدخل في القطاع الزراعي.
- تأهيل المزارعين وتدريبهم على مختلف الأنشطة الزراعية للمساهمة في برامج التنمية الزراعية.
- توظيف كافة عناصر الإنتاج الزراعي في خدمة برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات القطاع الزراعي.
- توفير الأساليب الفعالة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية زراعية الهدف منها المشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة.
- الرفع من مستوى المعيشة للمواطنين، والعدالة في توزيع الدخل من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية وغيرها من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

ثالثاً: أهمية السياسة الزراعية.

تكمّن أهمية السياسة الزراعية فيما يلي (بن خرناجي وأوسرير 2018: 5):

- تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية، أي أعلى دخل زراعي ممكن من الموارد المستخدمة أو تحقيق نفس مستوى الدخل مع استخدام أقل للموارد وأن ينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد وتقليل الفائض الاقتصادي في استخدامها لأقصى حد ممكن.
- تحقيق أنسب توزيع ممكن للدخل والثروة داخل القطاع الزراعي من جهة دين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى من جهة ثانية.
- المحافظة على الموارد الزراعية باستغلالها استغلالاً آمناً يحول دون استنزافها أو تدهورها ضماناً لتنمية زراعية مستدامة وهذا يعتبر من أهم الأهداف التي حددتها التوجيهات العالمية المهمة بالبيئة.
- تحقيق تنمية ريفية، وبالتالي وضع حد للعديد من المشاكل مثل الفقر، الهجرة الريفية، السكنات العشوائية وتقليل الضغط على الخدمات في المدينة.

- توسيع حجم السوق المحلي الضروري لتطوير قطاعات أخرى كقطاع الخدمات (التخزين، النقل، التوزيع) ومن ثم خلق قرص العمل ومحاربة البطالة والفقر وهو ما يحفز النمو الاقتصادي.
- تطوير الصناعات الغذائية والتصدير وتوليد النقد الأجنبي.

المطلب الثالث: التنمية الزراعية مفهومها وأهدافها.

أولاً: مفهوم التنمية الزراعية.

قبل التطرق لمفهوم التنمية الزراعية سنتطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية.

1. مفهوم التنمية الاقتصادية:

تطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية مجموعة من المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين حيث ساهموا في تعريفهم على تحليل التنمية الاقتصادية وإعطائها مفهوماً متطوراً يشمل جميع أجزاء النظام الاقتصادي ويحدد العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض، وخاصة وأن التنمية الاقتصادية تقتزن برفع مستوى الدخل بين الشرائح الاجتماعية حيث تعرف على أنها:

- إجراءات وسياسات وتدابير متعددة، تعمل على تغيير البنية والهيكل الاقتصادي الوطني، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد (لطي 1980: 185).

- تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل لرفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلاً عن زيادة رأس المال التراكمي في المجتمع على مر الزمن (عجمية والليثي 2000: 5).

- عملية إطلاق لقوة معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، تؤدي إلى إحداث تغيرات متزايدة في الدخل الوطني أكبر من الزيادة الحاصلة في السكان، مما يترتب عليه ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وذلك من خلال التغيرات في الهيكل الإنتاجي والإطار التنظيمي وعرض الموارد الإنتاجية وطلبها (محي الدين 1974: 25).

2. مفهوم التنمية الزراعية:

تطرق الكثير من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي:

- عرفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنية وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج

الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع (البلاوي 1967: 22).

- كما عرفت على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة وذلك بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما مثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية (لقوشة 1998: 11).
- ونجد أن مفهوم التنمية الزراعية يتفق مع مفهوم التنمية الاقتصادية فكل منهما يركز على الجانب المادي المتمثل في اتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع، غير أن مفهوم التنمية الزراعية اتسع ليشمل إضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي ضرورة مراعاة البعد البيئي، ومن ثم أصبح هذا المفهوم هو التنمية الزراعية والريفية المستدامة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2001).

ثانياً: أهداف التنمية الزراعية.

تعتبر التنمية الزراعية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظراً للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف التنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي (غردى 2012: 9):

- زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن زيادة الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية.
- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الموارد.
- خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة.

- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية وتحقيق مستوى ملائم في الخدمات الاجتماعية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في الآلات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية.
- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمهما على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي.
- التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسيين هما:
 - ✓ توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.
 - ✓ تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات.
- العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبى احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار.

المبحث الثاني: تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي.

تعتبر استراتيجية تنوع الصادرات محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية للدول وقوة محركا للنمو الاقتصادي من خلال قطاعاتها المتنوعة، كونها مصدرا هاما لتدفقات النقد الأجنبي أي المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة حيث تعمل على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو، وتساهم في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري وبالتالي خلق فرص العمل وتنويع الفرص الاستثمارية.

المطلب الأول: مفهوم تنوع الصادرات ومؤشراته.

أولاً: مفهوم تنوع الصادرات.

يعرف تنوع الصادرات بعدة أشكال مختلفة نذكر البعض منها:

- يعبر تنوع الصادرات عن التغيير في تركيبة قائمة منتجات التصدير الموجه للبلدان المختلفة أو انتشار الإنتاج على العديد من القطاعات واستراتيجية تنوع الصادرات تعتبر الانتقال من الصادرات التقليدية إلى الصادرات غير التقليدية من خلال توسيع قاعدة الصادرات (حساني وموسي 2017: 189).
- توسيع للصادرات بسبب المنتجات الجديدة أو الأسواق الجديدة وهو هامش واسع النطاق ويتضمن أيضا تصدير منتجات جديدة إلى الأسواق القائمة والمنتجات القديمة إلى أسواق جديدة ومنتجات جديدة إلى أسواق جديدة (Siope 2012: 5).
- وقد عرفا Denis and Shepherd (7: 2007) تنوع الصادرات بأنه توسيع تنوع المنتجات التي يصدرها بلد ما. ومن الواضح أن هذا التعريف يتضمن تغيير تركيبة وهيكل الصادرات في الدولة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تغيير نمط سلع التصدير الحالية و/ أو توسيع الابتكار والتكنولوجيا لتصنيع سلع جديدة من أجل معدلات نمو اقتصادي مطردة ومستدامة، ويشير في الوقت نفسه إلى أن تنوع الصادرات قد يتخذ أشكالا ثنائية الأبعاد وهي كالتالي (8: Lugeiyamu 2016):
- ✓ **التنوع الأفقي للصادرات:** بشكل عام هو الزيادة في عدد مزيج المنتجات الأولية والذي يحدث عادة في نفس قطاع التصدير. وبعبارة أخرى فإنه لاستدامة النمو عن طريق التنوع الأفقي يجب على الدولة إما زيادة حصتها من تلك المنتجات في السوق لزيادة عائدات التصدير، أو إضافة منتجات أولية جديدة إلى سلة الصادرات الحالية داخل نفس القطاع كونها تساعد على تقليل آثار تقلب أسعار السلع العالمية على نحو يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في عائدات القطاعات الموجهة للتصدير، علاوة على ذلك يولد التنوع الأفقي عوامل خارجية إيجابية لقطاعات أخرى من الاقتصاد ناتجة عن التعلم بالممارسة المكتسبة عن طريق التصدير، أو دخول المسابقات الدولية.

✓ التنوع الرأسي للصادرات: ويحدث عندما يتحول هيكل تصدير البلد من المنتجات الأولية إلى المنتجات المصنعة، والتي يقصد بها البضائع المتقدمة (المتطورة) عبر القيام بإضافة قيمة مثل المعالجة والتسويق، بمعنى آخر يتحقق النمو المستدام عبر التنوع الرأسي إما عن طريق إدخال وتوسيع أنشطة ذات قيمة مضافة أو اختيار منتجات جديدة بناء على إمكانيات القيمة المضافة كون أسعار الصادرات المصنعة أقل تقلبا مقارنة بأسعار الصادرات الأولية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في عائدات الصادرات، وبالإضافة إلى ذلك فإن للتنوع الرأسمالي فوائد غير مباشرة في شكل عوامل خارجية من حيث أن المعرفة والتقنيات الجديدة تولد وتحسن قدرات الصناعات الأخرى على المنافسة في السوق العالمية.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن البلدان التي تنجح في تنوع اقتصاداتها تحقق عوائد مجزية، فكلما كان اقتصادها أكثر تنوعا كلما ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي انخفضت المنافسة على منتجاتها التي تواجهها في الأسواق العالمية، فالتنوع مرتبط بانخفاض متوسط عدد المنافسين لمنتجات التصدير في ساحة التجارة العالمية وهي ميزة تزيد من قدرة الشركات الخاصة على زيادة حصتها في السوق وزيادة أرباحها (هويدا 2022: 808).

ثانيا: مؤشرات تنوع الصادرات.

يقاس تنوع الصادرات بمؤشرات إحصائية عديدة، نذكر منها:

1. مؤشر هيرفندل-هيرشمان (Herfindahl-Hirshman):

يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبية وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، وقد صمم أصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين. واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير.

ويحسب بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (x_i / x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

✓ (N) عدد النشاطات.

✓ (Xi) قيمة المتغير في النشاط (i).

✓ (X) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل (Herfindal–Hirshman) بين 0 و1، فإذا كان مساويا للصفر كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد، أما إذا كان مساويا للواحد هذا يعني أن الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية (الخطيب 2014: 9).

2. مؤشر التركيز (Concentration coefficient):

يستند هذا المؤشر إلى حساب مدى تركيز الظاهرة المدروسة، أو توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها. هذا ويعد مؤشر جيني من أفضل مؤشرات التركيز وأبسطها، تم تطوير مؤشر جيني من قبل جيني (1912)، ويرتبط ارتباطا وثيقا بتمثيل عدم المساواة في الدخل من خلال منحنى لورينز. على وجه الخصوص، فإنه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورينز وخط التوزيع (منطقة التركيز) إلى منطقة تركيز قصوى (الخطيب 2011: 212).

ويأخذ الصيغة التالية:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

حيث:

✓ (Xk) التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي).

✓ (Yk) يمثل التكرار التجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات).

✓ (n) عدد القطاعات.

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد (الذي يمثل عدم المساواة التامة).

وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0,7.

وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل بين 0,5 و0,7، ومتوسطة إذا تراوحت بين 0,35 و0,5، وضعيفة إذا انخفضت عن 0,35 (الخطيب 2011: 212).

3. مؤشر المتوسط المرجح الإجمالي: وهو مؤشر يعكس المتوسط المرجح الإجمالي للنتائج المحلي للفرد الواحد من منطقة التصدير (Hausmann 2005) ويسمى EXPY وقبل تبين صيغته يجب حساب القيمة PRODY أولاً والتي صيغتها كالتالي (Marianne and Win 2008 :10)

$$PRODY_{it} = \sum_j \frac{X_{jit}/X_{jt}}{\sum_j X_{jit}/X_{jt}} Y_{it}$$

حيث:

x_{jit} / x_{jt} : هي حصة صادرات الصناعة (i) في المنطقة (j) في السنة (t).

(Yit): هو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة (j) في السنة (t).

ويتم حساب EXPY بالصيغة التالية:

$$EXPY = \sum_i \left(\frac{X_{ijt}}{X_{jt}} \right) PRODY$$

4. مؤشر Ogive:

يقيس مؤشر Ogive انحرافات التوزيع المتساوي لأسهم التصدير بين السلع.

يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$Ogive = \sum_n \frac{\left(x_n - \frac{1}{N} \right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث:

✓ (N) هي العدد الإجمالي لمنتجات التصدير التي تؤخذ في عين الاعتبار.

✓ ومن المفترض أن يكون (1/N) الحصة المثالية لعائدات التصدير لكل منتج.

✓ و (X) هي الحصة الفعلية للسلعة (n) من إجمالي الصادرات.

يؤدي التوزيع غير المتساوي لأسهم التصدير إلى مقاييس عالية لـ Ogive . في هذا السياق تنوع الصادرات يعني توزيع أكثر توازناً لمنتجات التصدير (Siegel 1991: 11).

5. مؤشر التعقيد الاقتصادي: يقيس هذا المؤشر عدد المنتجات التي يصنعها الاقتصاد ويتحكم في احتمالية

قيام المنتجين الآخرين بصنع نفس المنتج، أما البلدان التي تنتج سلع أو خدمات غير مصنفة في مكان

آخر فتتلقى درجات تعقيد أعلى من البلدان التي تصنع منتجاتها على نطاق واسع، فمثلا ألمانيا واليابان لديها درجات عالية لأنها تصنع مجموعة واسعة من المنتجات التي يمكن لعدد قليل جدا من البلدان أن تنتجها. يعتمد مؤشر التعقيد الاقتصادي على بيانات التجارة الدولية، وهي تقوم على افتراض أن البلدان ستصدر معظم المنتجات عالية الجودة، وبالتالي فإن البيانات التجارية ستعكس الإنتاج الكلي في الاقتصاد (Finance 2016: 11).

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشراته.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي.

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع النمو الاقتصادي في التحليل الاقتصادي في الماضي والحاضر، فقد تعددت تعريفاته وتنوعت، بحسب تنوع واختلاف آراء المفكرين والمحليلين واختلاف أماكنهم وبيئاتهم، والتي يعرف منها النمو الاقتصادي على أنه:

- يرتبط النمو الاقتصادي عند **Paul Samuelson (650: 2010)** ارتباطا قويا بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، فهذا الأخير يحدد المعدل الذي تكون عنده مستويات المعيشة للبلد مرتفعة، حيث اهتمام الدول بالدرجة الأولى هو نصيب الفرد من الناتج المحلي وبالتالي الرفع من متوسط الدخل الفردي.
- ويعرف **هوشيار (347: 2005)** النمو الاقتصادي كونه يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا كان أو خارجيا.
- كما يعرف **حواس (3: 2021)** النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من GDP الحقيقي (القيمة السوقية المعدلة من التضخم لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية) والذي يعكس مدى تطور مستوى المعيشة الحاصل في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي (بروك 2018: 110):

✓ النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد أن يترتب عنه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني وعلى ذلك فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل النمو للدخل الفردي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

✓ أما الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية حيث لا بد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم

ثانياً: مؤشرات النمو الاقتصادي.

يتم قياس النمو الاقتصادي بمجموعة من المؤشرات، من أهمها ما يلي (عجمية وناصف 2000: 65):

1. **الدخل الوطني الكلي:** حيث اقترح Mead استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئاً إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفاً اقتصادياً، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.
2. **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصاً لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.
3. **متوسط نصيب الفرد:** وهو أكثر المعايير استخداماً وصدقا بحسب الكثير بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصائه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كذلك القائمة على حسابه انطلاقاً من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد Charles Kindleberger أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، وحيث:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

4. **معادلة Singer:** حيث في سنة 1952 وضع Singer معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام Singer بافتراض أن S=6% من الدخل الوطني، و P=0.2% و R=1.25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو

(D=-0.5)، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات Singer كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2% وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%.

المطلب الثالث: العلاقة بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي.

تعود العلاقة بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي تاريخيا إلى عام 1950 عندما تجادل Raul Prebisch و Hans Singer حول أن تركيز الصادرات في البلدان النامية على السلع الأولية يعرقل النمو الاقتصادي وكذلك معدلات التبادل التجاري ويزيد من تقلبات الدخل، وكذلك ذكر Cooper و Brainard سنة 1968 أن تنوع قطاع الصادرات هدفا شائعا للسياسات الاقتصادية الأقل نموا (Dogruel and Takce 2001: 22).

وتوصلت الدراسات في ذلك الوقت إلى أن تنوع الصادرات يؤدي حتما إلى زيادة النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية (حساني وموسي 2017: 191-192، 2: Naudé and Rossouw 2008):

- ✓ تنوع الصادرات من السلع الأولية إلى مصنعة تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا متطورة لكي تظهر السلعة على الشكل المطلوب وتستطيع المنافسة في السوق الدولية، ومنه تحقيق نمو أكثر لاقتصاد البلاد بتوفير عنصر اليد العاملة المؤهلة والتكنولوجيا العالية.
- ✓ تركيز الصادرات على بعض المنتجات دون الأخرى وخاصة الموارد الطبيعية يؤدي إلى ظهور المرض الهولندي وكذلك عدم استقرار أسعار هذه السلع المصدرة يؤدي إلى حدوث صدمات سلبية على كمية النقد الأجنبي وكذلك صدمات الطلب السلبية لتلك المنتجات.
- ✓ وفي حالة التنوع وبتوفر كمية كبيرة من النقد الأجنبي تتمكن الدولة من تمويل وارداتها وتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

وفي دراسة عام 2006 لـ NG حلل العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية فوجد العلاقة سلبية وبعد التدقيق في النتائج توصل إلى أنه ليس وفرة الموارد الطبيعية هي التي تعرقل التنمية بل تركيز الصادرات على السلع الأولية هو السبب في ذلك ومنه نستطيع القول إن تنوع الصادرات يدفع عجلة النمو (Dogruel and Takce 2001: p22).

المبحث الثالث: العلاقة السببية.

يساهم القطاع الزراعي في عملية التنمية باعتباره محركا للنمو، ونشاطا اقتصاديا يوفر للقطاع الخاص فرصا استثمارية كثيرة، كما يعتبر أحد أهم مصادر النمو الاقتصادي في الدول، وخاصة الدول النامية.

المطلب الأول: دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي.

يساهم القطاع الزراعي بالكثير في النمو الاقتصادي إذا ما توفرت الظروف المناسبة حيث تتمثل هذه المساهمات في توفير العمالة للقطاع غير الزراعي، توفير امدادات غذائية بأسعار حقيقية ثابتة أو متناقصة، تصدير الفائض الذي يعتبر كمصدر أساسي للنقد الأجنبي لشراء السلع الرأسمالية وخدمات تكنولوجية غير متوفرة محليا، استثمار المدخرات في نشاطات غير زراعية سواء في الوسط الريفي أو الحضري (Johnson and Gale 1993: p421-434).

تتباين أهمية الزراعة في الاقتصاديات الوطنية تباينا واسعا ولكنها قابلة للتنبؤ بها نسبيا، فالأهمية النسبية للزراعة تتخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يخضع الاقتصاد الى عملية تحول هيكلية. في بعض أفقر بلدان العالم، يبلغ نصيب الزراعة أكثر من 30% من النشاط الاقتصادي كما أن نصيبها في أقل البلدان نموا كمجموعة يبلغ 27% من الناتج المحلي الإجمالي (أرقام 2009) وعلى العكس من ذلك ففي اقتصاديات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ نصيب الزراعة أقل من 1,5% من الناتج الاقتصادي الإجمالي وهكذا فإن دور الزراعة في دفع النمو الاقتصادي الإجمالي الى الأمام يتباين من بلد لآخر وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقرا (FAO 2012: 30).

كما تعتبر الزراعة القطاع الرئيسي المساهم في النمو الكلي للصناعات المعتمدة عليها، حيث كان نمو قطاع الزراعة بمثابة نقطة البدء للثورة الصناعية التي انتشرت في البلدان معتدلة المناخ من إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر إلى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر. وفي الآونة الأخيرة كان النمو الزراعي في الصين والهند والفيتنام بمثابة الشرارة التي انطلقت منها النهضة الصناعية. ويمكن تأكيد التجارب الناجحة لهذا التحول الهيكلي بالشواهد الدالة على ارتفاع الإنتاجية الفلاحية الذي نجم عنه فائض في الإنتاج الزراعي الذي ارتبط جزئيا بتمويل التنمية الصناعية وتهيئة الأسباب التي أدت إلى خفض أسعار المواد الغذائية. وفي سياق هذا التحول تكمن المفارقة في أن ارتفاع نمو قطاع الفلاحة كان امرا ضروريا لتحفيز نمو الاقتصاد الكلي، وهو ما أدى بدوره لاحقا إلى انخفاض نصيب قطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي (البنك الدولي 2008: 1).

هناك أربعة أسباب تؤكد قدرة القطاع الزراعي على دفع عجلة النمو وهي كالتالي (البنك الدولي 2008: 1):

- **القطاع الكبير:** يشير النصيب الكبير للزراعة في إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل التي تخوض غمار المرحلة الأولى من التحول إلى اقتصاد السوق، إلى أن قوة نمو قطاع الزراعة كانت عاملا أساسيا وضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي. فقد مثلت الزراعة على أرض الواقع حوالي ثلث النمو في منطقة شبه الصحراء الأفريقية على مدى الخمسة عشر سنة الماضية. ويأتي ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مترافقا مع انخفاض نصيب الزراعة في إجمالي الناتج المحلي هبوط مساهمتها في النمو أيضا، إلا أن الزراعة مازالت تحظى بالأهمية في بعض المناطق ذات الاقتصاد المتقدم مثل ولاية بيهار في الهند وعدد من الولايات في البرازيل.
- **خفض أسعار المواد الغذائية:** ما تزال قابلية السلع الغذائية للتبادل التجاري دون المستوى الأمثل في عدد من بلدان منطقة شبه الصحراء الأفريقية بسبب اعتمادها على المواد الغذائية الأساسية التي يكون تبادلها التجاري ضئيلا على الصعيد الدولي، مثل الجذريات والدرنيات والحبوب والغلل المحلية. وحتى بالنسبة للمنتجات الأساسية الهامة المتبادلة على نطاق واسع على الصعيد العالمي، فإن الاقتصاد الغذائي المحلي يظل معظمه منعزلا عن الأسواق العالمية بسبب ارتفاع تكاليف النقل والتسويق، وخاصة في المناطق الريفية الداخلية البعيدة عن السواحل وفي البلدان غير الساحلية. فالإنتاجية الزراعية في هذه البلدان تحدد أسعار المواد الغذائية، التي تقوم بدورها بتحديد تكلفة الأجور وقدرة قطاعات سلع التبادل التجاري على المنافسة العالمية. لذلك تعتبر إنتاجية المواد الغذائية الأساسية من بين عوامل النمو الرئيسية.
- **الميزة النسبية:** يعتمد اقتصاد معظم بلدان منطقة شبه الصحراء الأفريقية على تشكيلة متنوعة من الصادرات الأولية المجهزة وغير المجهزة بما في ذلك التعدين والسياحة. والواقع أن الميزة النسبية في منطقة شبه الصحراء الأفريقية مازالت ولسنوات عديدة، وتقع ضمن فئة الأنشطة الأساسية وتجهيز المنتجات الزراعية وذلك نظرا لتوفر الموارد الطبيعية الملائمة للزراعة، ونقص العمالة الماهرة وصعوبة مناخ الاستثمار التي تحد من قدرة سلع الصناعات التحويلية على المنافسة.
- **روابط النمو:** ينطوي نمو قطاع الزراعة على قوة الروابط بين هذا النمو والقطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ أن إنفاق الدخل الزراعي على السلع والخدمات المحلية غير القابلة للتبادل التجاري يؤدي إلى تحفيز الطلب على الصناعات والخدمات المحلية. ومن شأن روابط الإنتاج أن تشجع النمو في قطاعات تجهيز المنتجات الزراعية وتسويق المواد الغذائية والطلب على الخدمات والمستلزمات الوسيطة.

المطلب الثاني: دور القطاع الزراعي في تنوع الصادرات.

في الأدبيات التي تبحث في دور القطاع الزراعي في التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية، يتم اعتماد نموذج **Arthur Lewis (1954)** المزدوج ونموذج النمو الداخلي. يقدم **Lewis (1954)** المزدوج نظرة ثاقبة لدور التنوع في النمو الاقتصادي في البلدان النامية، حيث يعتمد النموذج على أساس المدرسة الكلاسيكية التي تحتوي على قطاعين؛ قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية. قام **Lewis (1954)** بتحسين النظرية الكلاسيكية وشرح إطاراً أفضل يصف عملية التنمية. وفقاً لـ **Lewis (1954)** يوجد عرض غير محدود من العمالة في القطاع التقليدي (عرض مرن تماماً من العمالة)، ويفترض النموذج أن القطاع الزراعي ليس موجهاً نحو تعظيم الربح على عكس القطاع الصناعي حيث أن هجرة العمالة من هذا القطاع إلى القطاع الصناعي لا يؤثر على حجم الإنتاج. نموذج **Lewis** يشير إلى أن الجهود الأولية سوف تركز على التصنيع لتوسيع السوق المحلية والتصدير، لأنه يمكن أن يتوسع دون الحاجة إلى التوسع في الطلب المحلي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى صغر حجم السوق المحلية ومعدلات الأجور المنخفضة الأولية. في الختام، يشير نموذج **Lewis** إلى أنه مع استمرار تحديث قطاع الزراعة بمرور الوقت، سترتفع الأجور في هذا القطاع، وسيرتفع التصنيع أيضاً بسبب المنافسة في الطلب على العمالة وسيخلق المزيد من الروابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد التي تزيد من الناتج والتصدير في قطاع الزراعة مع مرور الوقت.

يقدم **Nurkse (1959)** بديلاً للتنوع الاقتصادي عندما يدعو إلى زيادة الاستثمار في العديد من الصناعات في وقت واحد في البلدان النامية كوسيلة لتحقيق وتوسيع حجم السوق وزيادة الطلب الكلي في البلاد، وتوفير الاستثمار من قبل القطاع الخاص وتحقيق النمو المستدام والتنمية في نهاية المطاف. افترض **Nurkse** للدخل المنخفض في البلدان المتخلفة يعني انخفاض المدخرات مما يؤدي إلى ضعف الاستثمار. ويؤدي انخفاض الاستثمار إلى مزيد من انخفاض الدخل، مما يؤدي إلى ضعف الطلب على المنتجات في كل من القطاع الزراعي والصناعي مما يؤدي إلى انخفاض حجم السوق. وفقاً لـ **Nurkse (1961)** يمكن للدولة المتخلفة تحقيق التنمية المستدامة أو الخروج من حلقة الفقر المفرغة. وهذا يعني أن إحدى الطرق لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية تستلزم تنوع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية لتشمل الزراعة والتصنيع والتعدين والاتصالات والعقارات مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية البلد وحجم السوق.

يعد التنوع الزراعي أحد المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي، وهي المرحلة التي تتحول فيها الزراعة التقليدية إلى قطاع ديناميكي وتجاري من خلال تحويل مزيج المنتجات الزراعية التقليدية إلى منتجات عالية الجودة لها قدرة عالية على تحفيز معدل الإنتاج. وهنا، يتم دعم التنوع الزراعي من خلال التغيير في التكنولوجيا

أو الطلب الاستهلاكي، أو التجارة أو السياسة الحكومية، ومن خلال النقل والري، وغير ذلك من تطورات البنية التحتية.

أظهر تقرير التنمية في العالم الصادر عام 2008 أهمية الزراعة لتنمية الاقتصادات الزراعية وحدد أربعة عوامل تجعل الزراعة محركاً للنمو في المراحل الأولى من التنمية، حيث يتم التركيز على إنتاجية الزراعة، حيث تعد المحاصيل الغذائية الأساسية أساسية للنمو. يعد تنوع الصادرات الزراعية خياراً سياسياً استراتيجياً ومدروساً كرد فعل على انخفاض إمكانية الوصول التفضيلي للسلع التقليدية الرئيسية، واحتمال فقدانها، وخاصة إلى أسواق البلدان المتقدمة. ويهدف تنوع الصادرات الزراعية أيضاً إلى معالجة قضية عدم الاستقرار في عائدات التصدير، والتي ترتبط غالباً بانخفاض دخل المنتجين وموردي المدخلات، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وكلاهما يحدث بشكل مباشر من الضرائب وبشكل غير مباشر من النفقات الاستهلاكية.

المطلب الثالث: مجالات مساهمة الزراعة في التنمية.

يسهم قطاع الزراعة في تحقيق التنمية باعتباره (البنك الدولي 2008: 3-4):

- **نشاط اقتصادي:** يمكن للزراعة أن تكون من بين مصادر نمو اقتصاد البلدان، وذلك كعامل يتيح للقطاع الخاص فرصاً للاستثمار وكمحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة والاقتصاد الريفي غير الزراعي وتعتبر بلدان العالم النامية المسؤولة عن إنتاج ثلثي القيمة المضافة الناجمة عن قطاع الزراعة على الصعيد العالمي.
- **سبيل لكسب الرزق:** تعتبر الزراعة من بين مصادر كسب الرزق لحوالي 86% من سكان المناطق الريفية، فهي تتيح فرص العمل لما يبلغ 1,3 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي، كما تتيح الرفاهية الاجتماعية التي تمولها الزراعة عند حدوث أزمات المناطق الحضرية، فضلاً عن كونها أساس المجتمعات المحلية الريفية القادرة على الاستمرار. ومن بين سكان بلدان العالم النامية البالغ عددهم 5,5 بليون شخص، يعيش 3 بلايين شخص منهم في مناطق ريفية، أي حوالي نصف البشرية. ومن بين سكان المناطق الريفية هنالك ما يقدر عددهم بحوالي 2,5 بليون شخص ينتمون لأسر عاملة في الزراعة، وحوالي 1,5 بليون منهم ينتمون لأسر صاحبة حيازات صغيرة.
- **مصدر للخدمات البيئية:** مقابل الأضرار البيئية الناتجة عن النشاط الزراعي كاستنزاف المياه الجوفية، وتلوث المياه بالكيماويات الزراعية وإجهاد التربة وتغيير المناخ، إذ يشار أن 30% من الغازات المسببة للاحتباس الحراري مصدره الزراعة، وبالمقابل تساهم الزراعة إيجابياً في التنوع البيولوجي، وامتصاص الموارد الطبيعية والبيئية جزء لا يتجزأ من مسألة استخدام الزراعة من أجل عملية التنمية.

- الزراعة والتنمية ومكافحة الفقر: تلعب الزراعة دوراً أساسياً في تقليل نسب الفقر في المجتمعات الريفية وغير الريفية، وتشير التقارير بأن ثلاثة أرباع فقراء الدول النامية يعيشون في المناطق الريفية والتي تعتمد في مجملها على الزراعة، وأن 80% ممن استطاعوا تجاوز ظروف الفقر في المناطق الريفية كان نتيجة لتحسن حياة السكان في هذه المناطق ولم ينتج عن الهجرة إلى المناطق الحضرية، كما تشير الأرقام إلى فعالية الناتج المحلي العائد من الزراعة في تقليل الفقر تضاعف ضعف فعالية الناتج المحلي الإجمالي من خارج القطاع الزراعي (مداني 2015: 83).

خاتمة الفصل:

تناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية للقطاع الزراعي الذي اعتبر محركا للنمو الاقتصادي من طرف العديد من الاقتصاديين، فهو عماد الحياة في اقتصاديات الكثير من الدول خاصة الدول النامية، بالإضافة إلى استراتيجية تنوع الصادرات التي يقصد بها التغيير في تشكيلة المزيج السلعي لصادرات أي دولة، والتي تعتبر محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية للدول وقوة كونها مصدرا هاما لتدفقات النقد الأجنبي وتحقيق أقصى درجات التصنيع وقوة محرقة للنمو الاقتصادي، ثم تطرقنا إلى العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بتنوع الصادرات والتي تعتبر علاقة طردية تحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الرفع من مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، مع ذكر مساهمة القطاع الزراعي في عملية التنوع الاقتصادي التي بدورها تدفع عجلة النمو والتنمية. ووجب الانتباه الى الارتباطات التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق تنوع اقتصادي دائم وهي تلك السياسات والمتغيرات الاقتصادية والقطاعية الكلية، والتي لا يمكن انتظار نتائج إيجابية دونها. ولكي تستطيع أي دولة تنوع وتنمية قائمة صادراتها لا بد لها أن تتوفر على مهارات عالية وتكنولوجيا متطورة، ودعم مؤسسي للصادرات غير النفطية وأيضا تصميم معالم استراتيجية تنموية كفيلة بتحفيز معدلات النمو الاقتصادي وعلى هذا النحو ستحظى الدول خصوصا النامية بأهمية كبيرة في مجال بناء وتطوير وإصلاح هيكلها الاقتصادي.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من أهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ويعد أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لجميع الدول نامية كانت أم متقدمة، وذلك لدوره في التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الريفية، وليتمكن من تحقيق هذا الدور الهام انتهجت الدولة عدة إصلاحات واستراتيجيات للتخلص من التبعية النفطية، ودفع عجلة التنمية وتوسيع قاعدتها الإنتاجية عن طريق دعم بعض القطاعات الحيوية، كالقطاع الزراعي حيث قامت بالعديد من السياسات لترقية المركب الزراعي الغذائي وتطوير هيكل التجارة الخارجية عن طريق رفع حجم الصادرات وتقليص حجم الواردات. وتحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية، نظرا لأهمية الزراعة والتي تعتبر مصدرا أساسيا للغذاء والمواد الأولية والقطاع يستوعب نسب عالية من العمالة، وموردا للعملة الصعبة، والجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة للنهوض بالقطاع الزراعي في ظل التغيرات والتذبذبات التي تطرأ على أسعار النفط، لكونها أحادية التصدير، وبعد فترة الركود التي عاشتها البلاد في مرحلة التسعينات بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها البلاد، حيث هجر الفلاحون أراضيهم وتوجهوا نحو المدينة، الشيء الذي أثر سلبا على أداء القطاع الزراعي، والذي نتج عنه تبعية متزايدة للواردات وخاصة القمح، الحليب....الخ. وتلعب التجارة الخارجية الزراعية دورا هاما في الاقتصاد الوطني، إذ أنها تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، وبالرغم من أن الصادرات الزراعية عرفت نموا معتبرا رافقه ارتفاع في قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي، إلا أن قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي وذلك راجع إلى أن قيم الواردات الزراعية عرفت هي كذلك نموا ولكن أكثر من قيم الصادرات الزراعية.

خصص هذا الفصل لإبراز مساهمة الزراعة في تنويع الصادرات والنمو في الجزائر. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل لثلاث مباحث مهمة: يتطرق المبحث الأول إلى سياسات التنمية الزراعية منذ سنة 2000، ثم يتناول المبحث الثاني واقع وتطور هيكل الصادرات الزراعية في الجزائر، وفي الأخير نبرز مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر عن طريق تأثيره على النمو والعمالة والتجارة الخارجية وتحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الأول: سياسات التنمية الزراعية في الجزائر منذ 2000.

يعد القطاع الزراعي من أهم محفزات النمو الاقتصادي، إذ تعتبر من أولى الأنشطة الإنسانية وكانت أصل الثورة الصناعية، إلا أنها ليست كافية لتحقيق التنوع الاقتصادي. وأكد الفيزيوقراطيون أن حجم الفائض الزراعي يبدو ضروريا لتوازن المالية العامة ودرجة النشاط الاقتصادي، لكن بعد الحرب العالمية الثانية عام 1948، أكد الخبراء الاقتصاديون أن القطاع الزراعي يتخلف عن القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الذي يولد فائض العمالة.

المطلب الأول: سياسات التنمية الزراعية خلال الفترة 2000-2008.

شهدت هاته الفترة حزمة من السياسات الزراعية نلخصها فيما يلي:

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA 2000-2008:

وتهدف الخطة الوطنية للتنمية الزراعية إلى الارتقاء بالإطار الفني والمالي والتنظيمي بهدف بناء زراعة فعالة وحديثة من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها واستغلالها العقلاني، فضلا عن استصلاح الأراضي واستخدام القدرات بشكل أفضل (بوراي وابن سالم 2021: 288).

ويدخل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في عملية دعم ديناميكية للمخطط الوطني للتنمية الزراعية (PNDA)، ولاستعادة الثقة بين المجتمع الريفي الحكومي، إضافة إلى أنه يندرج ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعوم. وتلخصت أهداف البرنامج فيما يلي (أقاري 2016: 128):

✓ تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الزراعي (من حيث الحجم) يبلغ 10% من عام 2004، مقابل 4% بين عامي 1989 و2000.

✓ تطوير منتجات مستهلكة على نطاق واسع (بقوليات، بطاطا، حليب، زيوت) التي ينبغي أن تؤدي إلى زيادة صافية في مستوى الأمن الغذائي، المستهدفات: 54% اكتفاء ذاتي للحبوب مقابل 35% عشية إطلاق الخطة، 50% مقابل خط العرض مقابل 41% في نهاية التسعينات، و100% للبطاطا مقابل 88% في بداية الفترة و60% للبقول مقابل 25% في عام 2000.

✓ تطوير محاصيل ذات "مزاي نسبية مثبتة" حيث تكون الظروف المناخية مواتية: التمور، والخضروات المبكرة خارج الموسم وحتى المنتجات المحلية، فكان الهدف هو إعادة تأهيل الصادرات من المنتجات الطازجة والمصنعة لتخفيف العجز في الميزان التجاري للبلاد، ولأجل هذا ستستفيد هذه المحاصيل من سلسلة من

الإجراءات التي تتراوح بين الإعفاءات الضريبية لدعم تطوير الإنتاجية والجودة، بما في ذلك تعزيز الشراكات مع المشغلين الوطنيين والأجانب (قرار وزاري 2002/06/01).

✓ يدمج البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNDA) تنمية المحاصيل الحقلية في سياسة ترشيد الموارد والوسائل، المبدأ المتبع هو تحديد موقع هذه المحاصيل في المناطق الأكثر ملائمة لها، وبالتالي سيقصر دعم الحبوب على حوالي 1200000 هكتار فقط، مقابل أكثر من 3 ملايين هكتار كانت مخصصة للحبوب في السابق، ولذلك فهي مسألة تشجيع إعادة تحويل المحاصيل وأنظمة المحاصيل في مناطق معينة، لا سيما من خلال إدخال أشجار الفاكهة وزراعة الزيتون وما إلى ذلك.

✓ هناك هدف آخر مهم للخطة مدرج في منظور زمني أطول حيث يتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية (التربة والمياه) من أجل التنمية المستدامة (في السهوب والصحراء والمناطق الجبلية) وتوسيع قاعدة الأراضي في البلاد بفضل تطوير أرض جديدة من خلال الامتياز (معمري 2021: 204_205).

✓ تسعى الخطة الزراعية المنتهجة إلى تسوية قضية الأراضي الزراعية بشكل نهائي من خلال إلى تسوية قضية الأراضي بشكل نهائي من خلال إقامة نظام مستقر وشفاف، لتحديث الإدارة الزراعية لجعل تدخلاتها أكثر فاعلية، وإطلاق سياسة تشاركية وإشراك جميع الفاعلين المعنيين بالمشروعات.

✓ محاولة الاستفادة من التعاون الدولي كدعم لجهود التنمية الزراعية للإشراف على تنفيذ البرنامج حيث حشدت السلطات العامة حوالي 400 مليار دينار جزائري بين عامي 2000 و2007 من خلال آلية تجمع بين ثلاثة مصادر للتمويل: الصندوق الوطني للتنمية والضبط الفلاحي (FNDRA) لتغطية عمليات الإنتاج والتكيف حتى 60% من التكلفة الإجمالية للمشاريع، وصندوق تطوير الأراضي الجديدة بالامتياز (FMVC)، والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وفروعه الإقليمية، وبنك الفلاحة للتنمية الريفية (BADR).

✓ التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.

✓ إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.

✓ تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج).

✓ تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

وتضمن البرنامج إجراءات إضافية، تراعي القيود المناخية الزراعية بما في ذلك المناخ الجاف الذي يؤثر على جزء كبير من البلاد، والتخفيض اللازم من درجات الفقر والعزلة في المناطق الريفية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وشمل هذه البرامج:

✓ برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي الذي يشمل أساسا منتجات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات الميزة النسبية.

- ✓ برنامج تحويل نظم الإنتاج الذي يهدف إلى الاهتمام أكثر بظاهرة الجفاف والتوسع في العمالة الريفية.
- ✓ برنامج تطوير المراعي وحماية السهوب الذي يضع التركيز بشكل خاص على حماية النظام البيئي الرعوي، وتحسين إمدادات العلف وزيادة دخل السكان المحليين.

ثانيا: نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA لسنة 2000:

كانت نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متباينة، حيث تثبت الإحصائيات الخاصة بالإنتاج لفترة تنفيذ المخطط تطور الإنتاج في أغلب المحاصيل، حيث نمت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية من 32% لفترة الممتدة من 1996 إلى 2000، لتصل 40% لفترة الممتدة من 2000 إلى 2003 (شعابنة 2017: 309).

✓ إدماج أكثر من 300 ألف مستثمرة فلاحية ضمن مختلف برامج، حيث أشارت وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (ديسمبر 2000) إلى أن المخطط سمح بتعبئة موارد مالية استناد منها القطاع الزراعي بمختلف برامج بلغت 164 مليار دينار جزائري، إضافة إلى ذلك فقد حقق القطاع الزراعي مساهمة بنسبة 11% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

✓ كان مسطرا أن يؤدي تطبيق برنامج PNDA إلى تطوير الأراضي الجديدة، 50% منها ستكون وظائف دائمة وحماية السهوب من التصحر (ستوفر حوالي مليوني هكتار)، من الصعب للغاية تأكيد أو نفي صحة هذه الإنجازات المععلن عنها فمن ناحية، لم يتم نشر أي تقرير مرحلي شامل حتى الآن لتقييم النتائج الإيجابية أو السلبية للخطة، خاصة وأن البيانات في بداية الفترة (عام 2000) هي نفسها غير كاملة وغير موثقة ومن ناحية أخرى، قد يكون السابق لأوانه وضع حصيلة عامة فيما يتعلق ببرنامج غرس الأشجار، حيث أن أشجار الفاكهة لا تبدأ في الإنتاج إلا بعد فترة تتراوح من 3 سنوات لزراعة الكروم و 7 سنوات لزراعة الزيتون، وينطبق الشيء نفسه على المشاريع المتعلقة بإجراءات الحفاظ على موارد الأراضي والمياه (MADR 2007 : 4).

الجدول رقم (2.1): نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2008

المؤشر/السنوات	2000	2004	2008
القيمة المضافة في القطاع الفلاحي	24,13	34,2	37,09
القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي	8,87	9,9	6,68
الأراضي الزراعية	400210	411450	413090
إنتاج الحبوب (ألف طن)	62	53	46

المصدر: حواسي. (2022: 165)

المطلب الثاني: سياسات التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2009-2019.

تميزت هاته الفترة بصور قانون يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الزراعية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة في 15 أوت 2010، بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الزراعية عن وجهتها، كما جاء هذا القانون ليتم قانون التوجيه الفلاحي الصادر عام 2008 ويستبدل التشريع الصادر عام 1987 ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87-19، والتي تقدر ب 2,5 مليون هكتار من بين 8,5 مليون هكتار أي بنسبة 30%، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الزراعية، بمعنى يتم تحويل عقد الانتفاع الدائم الذي كان معمولا به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد عن طريق إدارة أملاك الدولة (جعفري وعدالة 2019: 442).

أولا: التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

عرفت هاته الفترة صدور قانون التوجيه الفلاحي في 03 أوت (القانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي)، في ظرف مهم بالنسبة للتحويلات التي مست القطاع الزراعي في الجزائر سواء من جهة التجارب والمخططات الزراعية الداخلية، وكذا توقيته بعد أزمة الغذاء.

• **التجديد الريفي:** يهدف إلى التطوير المتكامل والمستدام للأقاليم الريفية ويضع من أجل تحقيق هذا الهدف مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة **PPDRI**، ويتم التكفل بها من طرف الفاعلين المحليين، حيث تهدف هذه المشاريع لتحقيق أهداف اقتصادية مثل تحسين العائد والحد من البطالة وتنويع مصادر الدخل، وأهداف اجتماعية كالتشغيل والضمان الاجتماعي، يعني التجديد الريفي بتحسين وتطوير المناطق الجبلية، السهوب والصحراء، حيث يقوم على المشاركة المجتمعية ويعمل على تعبئة كل الأطراف من أفراد، جماعات محلية، التعاونيات، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرين الزراعيين، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض. وبالرغم من أن الزراعة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (كالخرف، مياه الشرب، الكهرباء، ترميم التراث الثقافي ...) مع ترقية التداخل القطاعي (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2008: 6).

• **التجديد الفلاحي:** يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة " فرع " لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى

الاستهلاك. إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية: الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور الشتائل، النقلات (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2008: 7).

تعد الاستثمارات في الزراعة منتجة بشكل عام لعدة أسباب: الزراعة تضمن الأمن الغذائي وهي بالتأكيد قطاع تصدير مهم، يمثل مفهوم الفائض المبدأ الأساسي لنماذج التنمية التي تحل دور الزراعة في النمو الاقتصادي، وتحقيقا لهذه الغاية أكد الفيزيوقراطيون أن حجم الفائض الزراعي يبدو أساسيا لتوازن المالية العامة ودرجة النشاط الاقتصادي، هناك خطر في أن يساهم القطاع بجزء صغير من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة مع تطور اقتصادات البلدان، بالإضافة إلى ذلك يمتلك القطاع الزراعي أصلا مهما آخر (العمل) فهو قطاع رئيسي في مكافحة الفقر، ولذا يجب أن يكون النظام الاقتصادي فعالا أو لاستيعاب تدفق العمال، وبخلاف ذلك لن يكون تطوير هذا القطاع كافيا لضمان الحد من الفقر إذا لم يتم تصميم السياسات لضمان مشاركة الفقراء في عملية التنمية (MADR 2014 : 03).

• نتائج مخطط التجديد الفلاحي والريفي (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2014: 10، MADR 2014: 19):

شهدت هاته الفترة تضاعف إنتاج القطاع الفلاحي خصوصا فرع الصناعات الغذائية حيث تضاعف إنتاج الفرع بأكثر من 7 أضعاف عما كان سجله قبل بداية الألفية، حيث انتقلت القيمة المضافة من 7.05 مليار دج إلى 51.17 مليار دج والذي يمكنه تغطية حوالي 7.3%، أي أنها تضاعفت بمرتين عما تم تسجيله خلال البرامج السابقة، باستثناء سنة 2008 والتي شهدت ارتفاع أسعار المنتجات والمواد في السوق الدولية شهدت بقية السنوات وتيرة متصاعدة.

نجحت سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق العديد من الأهداف المسطرة وهي:

- ✓ تقليص نسب ناقصي التغذية لتصل إلى أقل من 5% من مجموع السكان ابتداء من سنة 2011 وعليه تمكنت الجزائر من تحقيق هدف الألفية الذي حددته منظمة الأغذية والزراعة.
- ✓ توفير 750 ألف منصب دائم سنة 2013 وفتح المجال أمام الأفراد من أجل الاستثمار في نشاطات غير فلاحية.

✓ شهد القطاع الفلاحي خلال 7 سنوات من تنفيذ برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2009-2015) معدل نمو وصل إلى 10.9% وهو أكبر من الهدف المسطر حيث تم تقديره ب 8.3%، فبعدما كانت قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع الفلاحي سنة 2001 حوالي 500 مليار دج تضاعفت هذه القيمة خلال الفترة 2009-2015 حيث سجلت 2900 مليار دج سنة 2015.

ثانيا: البرنامج الخماسي " فلاحية FILAHA " 2014-2019:

كان هدف هذا البرنامج الوصول إلى نسبة نمو 7% سنة 2019، وكانت أولوية الدولة في خطة العمل الخماسية الجديدة هي التركيز على التنمية الزراعية الوطنية وكذلك تعزيز المنتجات الزراعية، لذلك سعت إلى تطوير ما يلي (العمراري 2019: 253):

✓ المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال توسيع المساحة الفلاحية المستغلة وتثمين المنتجات الزراعية والغابية.

✓ الاستثمار من أجل الأمن الغذائي، وتحسين الجودة، والتنوع والترويج للمنتجات المحلية.

✓ رفع المساحات الفلاحية الخصبة إلى مليون هكتار إضافية من خلال إعادة تثمين المساحات الجديدة هو أحد أهداف القطاع الفلاحي.

✓ مضاعفة المساحات المرورية لتصل بحلول عام 2019 إلى 25% من الأراضي المزروعة أو 2 مليون هكتار للري.

✓ تشجيع مكننة الإنتاج للتخفيف من نقص العمالة الزراعية وتطوير البنية التحتية.

✓ الاستجابة للاحتياجات الهامة في 10 قطاعات استراتيجية مهمة، منها الحبوب واللحوم الحمراء ومنتجات الألبان والبقول.

✓ وفي صميم أولويات السنوات الخمس المقبلة (إنشاء الأعمال التجارية وتحسين مناخ الأعمال).

✓ إعطاء أهمية خاصة لتكوين الشباب من خلال تسهيل الاستفادة من الأراضي الزراعية ومرافقتهم في مشاريعهم الاستثمارية وفي مكننة القطاع، وفيما يخص تنظيم الأسواق الفلاحية والصناعة الغذائية، وذلك بتحسينها وتوسيعها في مجالها التطبيقي وذلك من أجل حماية المنتج والمستهلك (فرج 2021: 50).

المطلب الثالث: سياسات التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2020-2024.

أولا: البرنامج الشامل.

ويشمل الفترة 2020-2024 وتمثل في العناصر التالية (وكالة الأنباء الجزائرية 30 ديسمبر 2020):

- ✓ تعزيز القدرات البشرية والمساعدة الفنية الموجهة لجميع الفاعلين في القطاع أو المديرين أو المنتجين من خلال تحسين المعرفة والتعميم والإشراف الفني والعلمي والابتكار ونقل المهارات والتقنيات وأخيرا البحث.
- ✓ تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلسلة القيمة لقطاعات المنتجات النباتية والحيوانية والغابات والرعي والمحلية.
- ✓ تعزيز أنظمة الصحة النباتية من حيث مراقبة الصحة النباتية والتقنيات النباتية، وحماية الأصناف النباتية، وتقوية القدرات التشخيصية، وإنشاء نظام معلومات لخدمات الصحة النباتية وكذلك مكافحة الجراد.
- ✓ تعزيز الطب البيطري أنظمة صحية لحماية التراث الحيواني الوطني من الأمراض المعدية، مراقبة صحة الحيوان والمنتجات الحيوانية على الحدود.
- ✓ الحفاظ المستدام على الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والتربة، من خلال استعادة الغابات والمناطق الرعية، ومكافحة التصحر.
- ✓ تطوير نظام معلومات واتصالات بيطري جزائري، وإنشاء نظام لتحديد الماشية.
- ✓ تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي وتكييفه بشكل مستمر.
- ✓ تحسين الوصول إلى التمويل وإدارة الأموال، ولا سيما إنشاء الائتمان الصغير والمؤسسات المالية، واستهداف دعم الدولة والإعانات، والمؤسسات الاجتماعية.

ثانيا: الزراعة الصحراوية.

تهدف تنمية الزراعة الصحراوية إلى تعزيز الإمكانيات الزراعية لجنوب البلاد، ولا سيما من خلال توسيع المناطق ذات الإمكانيات المثبتة، وتطوير المحاصيل الصناعية في الجنوب (الذرة وفول الصويا وبنجر السكر... إلخ) وإنشاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (ODAS) (مخطط الإنعاش الإقتصادي: خارطة طريق للخروج من التبعية للمحروقات، 2020)، لما تكتسيه المنطقة من أهمية تساعد على خلق مناصب شغل وتوفير الاحتياجات الغذائية ولما لا تحقيق الأمن الغذائي.

توفر الظروف الزراعية المناخية لمناطق سفوح جبال الأطلس الصحراوي والصحراء السفلى (بسكرة والوادي) وحتى وسط الصحراء (ورقلة وغرداية) فرصة لتطوير سلاسل الإنتاج خارج الموسم كما يمكن لهذه القطاعات أن تعزز مصادر الإمداد للمراكز الحضرية الكبيرة في الفتي الشمال بمنتجات الحدائق بما في ذلك البطاطا، الموعد النهائي المحدد لتنمية الزراعة الصحراوية من خلال ما ورد في الخارطة بين الفصل 2020 و2021، واهتم بشكل أساسي ب (حواسي 2022: 172):

- ✓ تقييم الإمكانيات الخارجية وتوسيع المناطق ذات الإمكانيات المثبتة، وتطوير المحاصيل الصناعية في الجنوب.

- ✓ إنشاء وتنفيذ فعال للديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية مع التركيز على تطوير المناطق الجبلية من خلال الإجراءات التي تسمح بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتعزيز إجراءات الانفتاح من خلال فتح وتطوير المسارات الزراعية.
- ✓ توسيع المساحات المروية وتعزيز أنظمة توفير المياه، وهو أمر ضروري لزيادة الإنتاج والإنتاجية وخاصة الحبوب، وكذلك في الإدارة الرشيدة للموارد المائية واستخدام الري المساند خاصة في الولايات الشرقية.
- ✓ تعبئة الموارد المائية، وغرس الأشجار وإنشاء وحدات تربية صغيرة، مع تطوير الأنواع القوية من الأشجار مثل شجرتي الخروب وشجرة الأركان، في مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية (الجبال والمرتفعات والسهوب والجنوب).
- ✓ كهربة الزراعة من خلال توفير الطاقة الكهربائية أو المتجددة لمستويات المزارع ومحيط التنمية.
- ✓ الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية من خلال تطوير الأراضي وتأمين المشغلين وتبسيط وتسهيل إجراءات الوصول إلى الأراضي الزراعية واستعادة الأراضي غير المستغلة.
- ✓ تعزيز القاعدة اللوجستية لتنظيم وتعزيز الإنتاج الزراعي، بما فيها الرقمنة، وتعزيز نظام المعلومات ومكافحة البيروقراطية من خلال تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية، ودعم المهنيين من خلال النظام التعاوني من أجل تنظيم أفضل.
- ويمكن تلخيص ركائز سياسة تطوير القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة حول ثلاث مبادئ رئيسية (حواسي 2022: 170):
- ✓ ضمان الحفاظ على المكاسب التي مكنت من القضاء على نقص التغذية وتعزيز الأمن الغذائي مع الحد من الاختلالات الحالية في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الأساسية.
- ✓ دعم سياسة التنمية الزراعية المستدامة القادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للجزائريين والمساهمة في تنوع الاقتصاد الوطني.
- ✓ الحفاظ على رأس المال الطبيعي وإدارته على نحو مستدام (التربة والمياه والنباتات والحيوانات) بهدف ضمان استدامته للأجيال القادمة.
- وفقا لهذه المبادئ، قسمت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية خارطة طريق إصلاح القطاع الزراعي للفترة 2020-2024 إلى عشر مجالات رئيسية للتنمية (الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية):
- ✓ إحياء هيكل الاستثمار.
- ✓ ترشيد الإنفاق العام.
- ✓ النهوض بالإنتاج الزراعي.

- ✓ رقمنة الأنشطة.
- ✓ تحسين مداخل الريف.
- ✓ تنمية القطاعات الإستراتيجية مثل الحبوب.
- ✓ الانخفاض الكبير في الواردات.
- ✓ رسمة الزراعة.
- ✓ دعم الابتكار والمشاريع الصغيرة.
- ✓ الإشراف الاجتماعي والمهني للمزارعين.

المبحث الثاني: واقع وتطور هيكل الصادرات الزراعية في الجزائر.

المطلب الأول: هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

تتميز الصادرات الجزائرية بالتبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، هذا رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومات والتي لم تكفل بالنجاح المرجو منها، كما تتميز الصادرات الجزائرية بهشاشتها التنافسية من حيث التنوع والتركيبة السلعية، وحتى من ناحية الجودة وذلك بسبب اعتمادها على سلعة وحيدة فهي ضعيفة من حيث قيمة حصتها السوقية، مقارنة ببعض الدول المصدرة للبترول حيث يمثل القطاع النفطي في قطر مثلاً 64% من قيمة الصادرات الكلية بينما تمثل صادرات القطاع 87% من إجمالي الصادرات السعودية، وهي بذلك تتفوق في تركيبة صادراتها على الجزائر أما كمقارنة بالدول الرائدة والمتقدمة اقتصادياً فالقدرة التنافسية للصادرات الجزائرية ضعيفة جداً، حيث تمثل نسب وتنوع الصادرات في هاته الدول أضعاف مضاعفة من حيث القيمة، وحتى من ناحية الجودة ومعايير السلامة (حواصي 2022: 198).

الجدول (2.2): حركة التجارة الخارجية للجزائر في الفترة 2000-2021 الوحدة: مليون دولار

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
							الواردات حسب فئة الاستعمال
3800	3587	3597	2678	2740	2395	2415	التغذية
244	212	173	114	145	139	129	الطاقة وزيوت التشحيم
843	751	784	689	562	478	428	المنتجات الخامة
4934	4088	3645	2857	2336	1872	1655	نصف المنتجات
96	160	173	129	148	155	85	معدات التجهيز الفلاحية
8528	8452	7139	4955	4423	3435	3068	معدات التجهيز الصناعية
3011	3107	2797	2112	1655	1466	1393	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
21456	20357	18308	13534	12009	9940	9173	مجموع الواردات
							الصادرات حسب فئة الاستعمال
73	67	59	48	35	28	32	التغذية
53429	45094	31302	23939	18091	18484	21419	الطاقة وزيوت التشحيم

الفصل الثاني:

مساهمة الزراعة في تنوع الصادرات والنمو في الجزائر

195	134	90	50	51	37	44	المنتجات الخامة
828	651	571	509	551	504	465	نصف المنتجات
1	0	0	1	20	22	11	معدات التجهيز الفلاحية
44	36	47	30	50	45	47	معدات التجهيز الصناعية
43	19	14	35	27	12	13	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
54613	46001	32083	24612	18825	19132	22031	مجموع الصادرات
254,53	225,97	175,24	181,85	156,76	192,47	240,17	معدل التغطية (%)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
							الواردات حسب فئة الاستعمال
9580	9022	9850	6058	5863	7813	4954	التغذية
4385	4955	1164	955	549	594	324	الطاقة وزيوت التشحيم
1841	1839	1783	1409	1200	1394	1325	المنتجات الخامة
11310	10629	10685	10098	10165	10014	7105	نصف المنتجات
508	330	387	341	233	174	146	معدات التجهيز الفلاحية
16194	13604	16050	15776	15139	13093	8534	معدات التجهيز الصناعية
11210	9997	7328	5836	6145	6397	5243	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
55028	50376	47247	40473	39294	39479	27631	مجموع الواردات
							الصادرات حسب فئة الاستعمال
402	315	355	315	113	119	88	التغذية
62960	69804	71427	55527	44128	77361	58831	الطاقة وزيوت التشحيم
109	168	161	94	170	334	169	المنتجات الخامة
1458	1527	1496	1056	692	1384	993	نصف المنتجات
0	1	0	1	0	1	1	معدات التجهيز الفلاحية
28	32	35	30	42	67	46	معدات التجهيز الصناعية
17	19	15	30	49	32	35	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
64974	71866	73489	57053	45194	79298	60163	مجموع الصادرات
118,07	142,66	155,54	140,97	115,02	200,86	217,74	معدل التغطية (%)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
								الواردات حسب فئة الاستعمال
9275	8095	8072	8574	8438	8223	9316	11005	التغذية
536	915	1436	1078	1992	1613	2376	2879	الطاقة وزيوت التشحيم
3564	2299	2012	1900	1527	1563	1560	1891	المنتجات الخامة
7658	7968	10298	10966	10985	11437	12034	12852	نصف المنتجات
258	207	458	565	611	503	664	658	معدات التجهيز الفلاحية
10052	9158	13203	16486	13995	15412	17076	18961	معدات التجهيز الصناعية
6341	5754	6456	6762	8511	8338	8676	10334	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
37683	34396	41943	46330	46059	47089	51702	58580	مجموع الواردات
								الصادرات حسب فئة الاستعمال
560	443	408	374	349	327	235	323	التغذية
34246	21541	33243	38872	33261	28221	32699	60304	الطاقة وزيوت التشحيم
182	72	96	92	73	84	106	109	المنتجات الخامة
4038	1611	1957	2336	1410	1321	1597	2121	نصف المنتجات

الفصل الثاني:

مساهمة الزراعة في تنوع الصادرات والنمو في الجزائر

0,97	0,32	0,25	0,31	0,29	0	1	2	معدات التجهيز الفلاحية
190	91	83	90	78	54	19	16	معدات التجهيز الصناعية
63	39	36	33	20	19	11	11	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
39281	23797	35824	41797	35191	30026	34668	62886	مجموع الصادرات
104,24	69,18	85,43	90,22	76,40	63,76	67,05	107,35	معدل التغطية (%)

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

الجدول (2.3): أهم المنتجات المصدرة لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 الوحدة: مليون دولار

المنتج	2021	2020
الأسمدة المعدنية والكيماوية الأزوتية	886	524
الحديد والصلب	28.76	595.78
مواد كيميائية غير عضوية	234	150.1
سكر، ومحضرات سكرية، وعسل النحل	173	288
صناعات معدنية	190.81	--

المصدر: حواسي. (201:2022)

حققت الصادرات خارج قطاع المحروقات للأشهر الثمانية الأولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بالسنة الماضية، حيث ارتفعت بمعدل 118% وبلغت 2.9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية، حيث كان معدل الصادرات خارج المحروقات 12.3% من القيمة الإجمالية للصادرات.

وتعبر هذه الحصيلة الإيجابية عن التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية المسطرة من طرف السيد رئيس الجمهورية الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات كما تترجم مجهودات السلطات العمومية في مرافقة المصدرين وتذليل العقبات والصعوبات التي تعترضهم في الميدان.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات الزراعية في الجزائر خلال 2000-2021

ويعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم السياسات الزراعية في غالبية الدول النامية، خاصة في الزراعات التي تمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها والتي تتمتع فيها بميزة نسبية وعليها طلب كبير في الأسواق العالمية، وتطبق هذه السياسات من خلال استخدام جميع الوسائل والإمكانات كالإعانات المالية والتعريفات والحوافز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العمولات الصعبة (عمراني 2015: 133).

حيث تصدر الجزائر عددا معتبرا من المحاصيل الزراعية والمنتجات ذات الأصل الزراعي وأهمها (شويرفات

:2019 222_223)

الفصل الثاني: مساهمة الزراعة في تنوع الصادرات والنمو في الجزائر

• المنتجات الغذائية الخام والطازجة:

- ✓ الدواجن والأسماك.
- ✓ خضروات طازجة وبالأخص البطاطا والبصل.
- ✓ فواكه طازجة وجافة أغلبها التمور والتين.
- ✓ بذور وثمار زيتية.

• منتجات غذائية من أصل نباتي وحيواني:

- ✓ مشتقات الحليب (البن وأجبان).
- ✓ مستخلصات الحبوب.
- ✓ زيوت نباتية أهمها (زيت الزيتون وزيت دوار الشمس..).
- ✓ سكر مكرر ومنتجات سكرية.

• منتجات غير غذائية:

رغم كون صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية غير الغذائية أكثر من الغذائية إلا أنها محدودة العدد وغير متنوعة، وتأتي بالدرجة الأولى الأسمدة الطبيعية والصناعية، الجلود والفلين وبكميات أقل الخشب، الحيوانات الحية والصوف.

الجدول (2.4): تطور أهم منتجات القطاع الزراعي في الجزائر خلال المواسم الفلاحية من 2001/2000

الوحدة: مليون قنطار

إلى 2014/2013

التعيين / الموسم الفلاحي	01/2000	02/2001	03/2002	04/2003	05/2004	06/2005	07/2006
الحبوب	26.6	19.6	42.7	40.3	35.3	40.1	36
البقول الجافة	0.384	0.435	0.577	0.580	0.471	0.441	0.501
زراعة البقول في السباح	33.6	38.4	49.1	54.8	59.2	59.3	55.2
الزراعة الصناعية	4.7	4.3	4.4	5.9	5.2	2.6	2.7
الحمضيات	4.7	5.2	5.6	6.1	6.3	6.8	6.9
الزيتون	2.0	1.2	1.7	4.7	3.1	2.6	2.1
التمور	4.4	4.2	1.9	4.4	5.1	4.9	5.3
التين	0.4	0.6	0.632	0.649	0.697	0.919	0.638
زراعة الفواكه (نواة وحبوب)	4.3	5.0	5.7	6.2	7.7	9.8	6.9
الكأ الاصطناعي	5.6	5.0	7.9	7.9	8.6	8.2	10.1
الكأ الطبيعي	2.6	1.4	4.9	3.5	2.8	2.9	4.9
كروم عنب المائدة	1.6	1.9	2.1	2.2	2.6	3.2	2.0
كروم النبيذ	0.35	0.46	0.62	0.63	0.73	0.81	0.41
المجموع	91.23	87.30	130.83	137.86	137.70	142.57	133.65

الفصل الثاني:

مساهمة الزراعة في تنوع الصادرات والنمو في الجزائر

التعيين / الموسم الفلاحي	08/2007	09/2008	10/2009	11/2010	12/2011	13/2012	14/2013
الحبوب	15.4	52.5	40	37.3	51.4	49.1	34.3
البقول الجافة	0.402	0.643	0.723	0.788	0.843	0.958	0.937
زراعة البقول في السباح	60.7	72.9	86.4	95.7	104	119	123
الزراعة الصناعية	5.3	3.9	7.8	7.2	8.7	9.32	11.14
الحمضيات	6.9	8.4	7.9	11.0	10.9	12.5	12.7
الزيتون	2.5	4.7	3.1	6.1	3.9	5.8	4.8
التمور	5.5	6.0	6.4	7.2	7.9	8.5	9.3
التين	0.787	0.838	1.2	1.2	1.1	1.2	1.3
زراعة الفواكه (نواة وحبوب)	9.2	10.1	12.3	13.8	13.6	15.4	14.0
الكأ الاصطناعي	7.4	11.6	12.9	10.8	12.7	13.3	17.8
الكأ الطبيعي	3.5	6.6	5.5	5.6	7.3	6.5	7.2
كروم عنب المائدة	3.4	4.2	4.7	3.5	4.7	4.8	4.4
كروم النبيذ	0.62	0.73	0.86	0.525	0.697	0.878	0.81
المجموع	121.61	183.11	189.78	200.71	227.74	247.25	241.69

المصدر: آيت عمر بن عجال. (2017: 356_357)

الجدول (2.5): نسبة الصادرات الزراعية الجزائرية من الصادرات خارج قطاع المحروقات وإجمالي الصادرات

الوحدة: مليون دج

السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات خارج المحروقات	صادرات قطاع المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات خارج المحروقات	نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات
2001	1776.4	51811.8	1428524.0	1480335.8	%3,420	%0,120
2002	1597.6	56191.9	1445000.0	1501191.9	%2,843	%0,106
2003	1771.9	52053.5	1850000.0	1902053.5	%3,404	%0,093
2004	2600.0	60620.8	2276827.0	2337447.8	%4,289	%0,111
2005	2325.9	66548.3	3355000.0	3421548.3	%3,495	%0,068
2006	2475.0	83264.7	3895736.2	3979000.9	%2,972	%0,062
2007	2876.7	93290.2	4120872.9	4214163.1	%3,084	%0,068
2008	2621.4	124994.6	4970025.1	5095019.7	%2,097	%0,051
2009	2919.5	77408.5	3270227.5	3347636.0	%3,772	%0,087
2010	2490.8	113481.4	4220106.0	4333587.4	%2,195	%0,057
2011	2721.7	150294.5	5223836.8	5374131.3	%1,811	%0,051
2012	3719.7	159632.9	5527736.5	5687369.4	%2,330	%0,065
2013	4981.9	159552.9	5057546	5217099.8	%3,122	%0,095
2014	4571.7	207975.8	4709622.4	4917598.2	%2,198	%0,093
2015	5519.2	197751.6	3339435.1	3537186.7	%2,791	%0,156
2016	6053.2	197681.2	3080035.2	3277716.4	%3,062	%0,185
2017	8519.7	214151.7	3714143.9	3928295.6	%3,978	%0,217

الفصل الثاني:

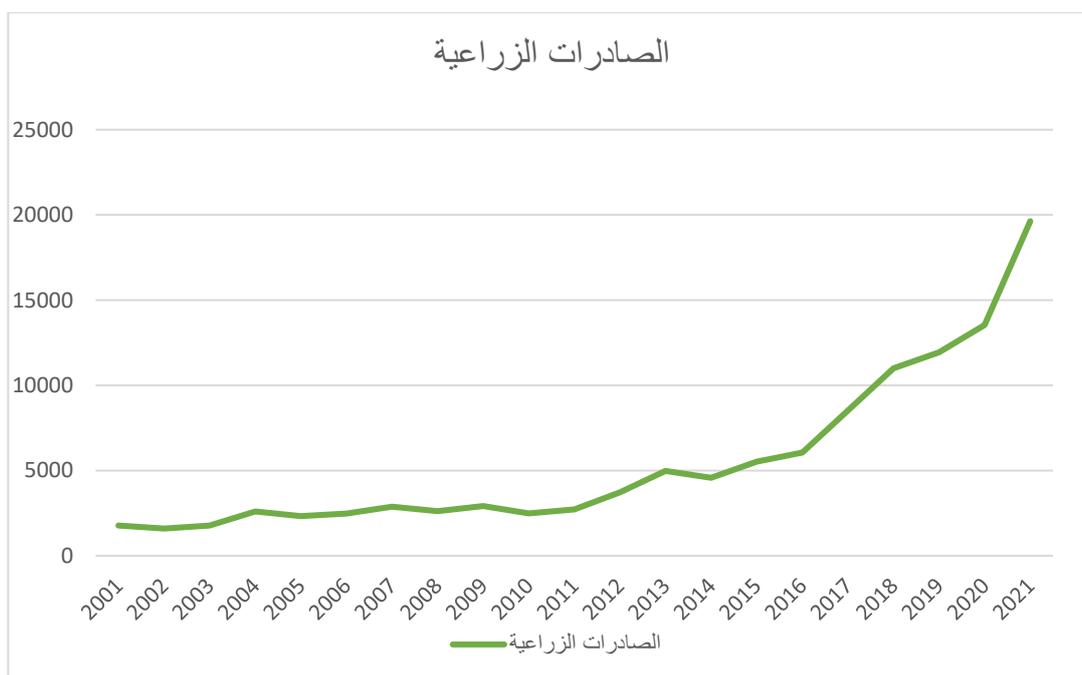
مساهمة الزراعة في تنوع الصادرات والنمو في الجزائر

11004.7	341167.3	4548111.3	4889278.6	%3,226	%0,225	2018
11933.9	310664.1	3960984.7	4271648.8	%3,841	%0,279	2019
13540.3	285898.7	2560472.7	2846371.4	%4,736	%0,476	2020
19632.4	681933.1	4792475.8	5474408.9	%2,879	%0,359	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل (2.1): تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2001_2021

الوحدة: مليون دج

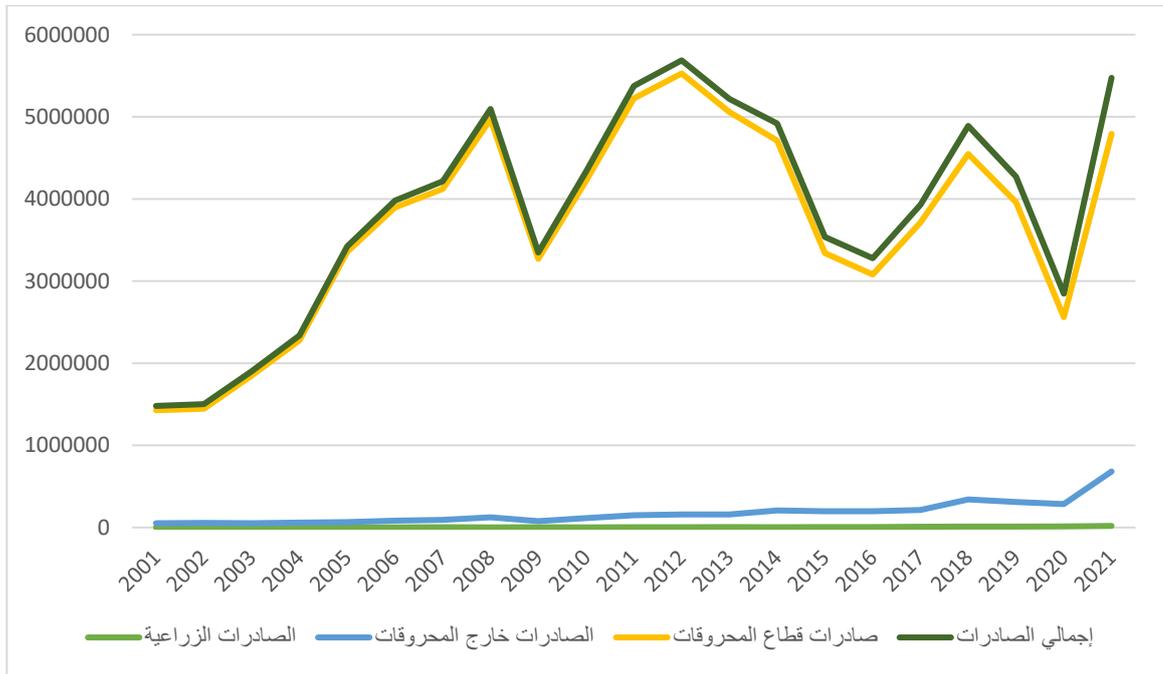


المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على أرقام الجدول (2.5).

الفصل الثاني:

مساهمة الزراعة في تنويع الصادرات والنمو في الجزائر

الشكل (2.2): تطور الصادرات الزراعية الجزائرية من الصادرات خارج قطاع المحروقات وإجمالي الصادرات.
الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على أرقام الجدول (2.5).

ومن خلال الجدول (2.5) والشكلين (2.1) و(2.2) نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية تتمثل عموما في صادرات المحروقات والتي تمثل غالبية إجمالي الصادرات، ونلاحظ أيضا أن قيم الصادرات الزراعية في تطور ملحوظ حيث بلغت 1776.4 مليون دج سنة 2001 لتصل إلى 3719.7 مليون دج سنة 2012 لتواصل الارتفاع إلى ما قيمته 19632.4 مليون دج وذلك خلال سنة 2021.

الجدول (2.6): أهم خمس منتجات زراعية مصدرة خلال الفترة 2013_2015

التعيين	الكمية/القيمة	الوحدة	2013	2015	2015
سكر القصب	الكمية	10 ⁶ طن	274610.1	476486.5	372830.4
	القيمة	10 ⁶ دج	21601.9	18377.7	15050.8
التمور	الكمية	10 ⁶ طن	20789.2	26001.1	28644.9
	القيمة	10 ⁶ دج	2369.7	3124.9	3482
الخروب	الكمية	10 ⁶ طن	5589.5	5634.1	5820.5
	القيمة	10 ⁶ دج	259.2	286.9	319.7
الكروم	الكمية	10 ⁶ طن	211	268.5	208.9
	القيمة	10 ⁶ دج	52.1	77.6	60.5
البقوليات	الكمية	10 ⁶ طن	44	1.4	0.01
	القيمة	10 ⁶ دج	5.3	0.0	0.002

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الفصل الثاني: مساهمة الزراعة في تنويع الصادرات والنمو في الجزائر

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال 2000_2021.

تعد الجزائر من أكبر الدول التي تسجل عجزا في الميزان التجاري للسلع الزراعية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

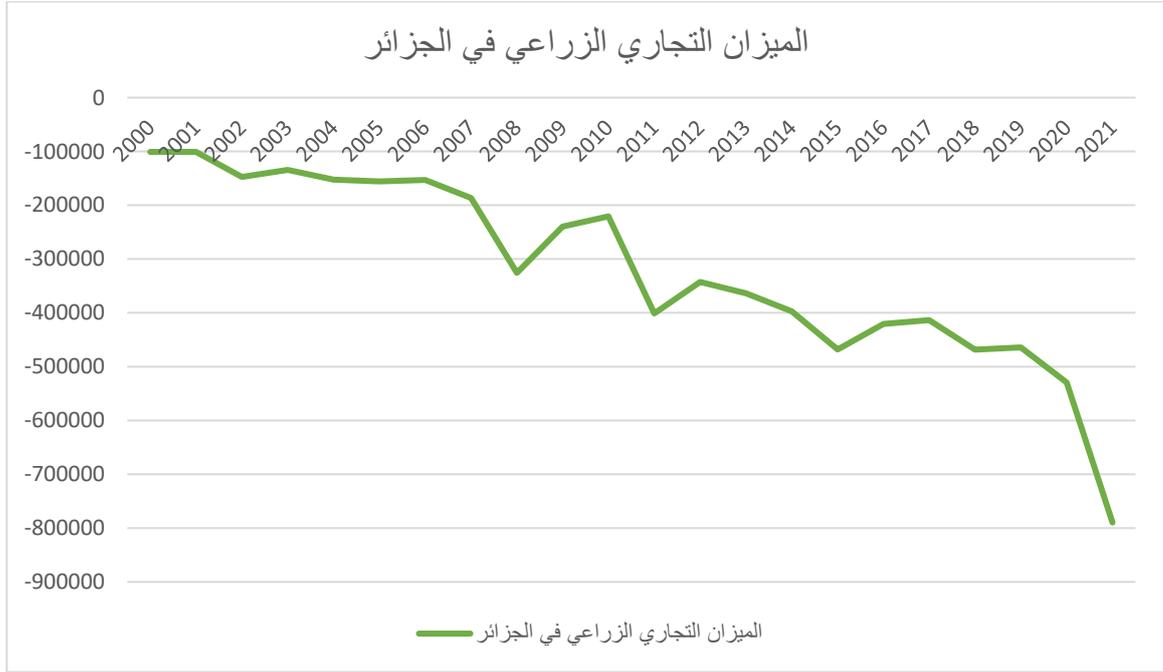
الجدول (2.7): الميزان التجاري الزراعي في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2021

الوحدة: مليون دج

السنوات	واردات القطاع الزراعي	صادرات القطاع الزراعي	الميزان التجاري الزراعي في الجزائر	نسبة التغير في الميزان التجاري الزراعي %
2000	110311.6	1524.0	-108787.6	/
2001	102648.4	1776.4	-100872.0	-7.27
2002	149133.1	1597.6	-147535.5	46.26
2003	136196.7	1771.9	-134424.8	-8.89
2004	154946.1	2600.0	-152346.1	13.33
2005	158011.3	2325.9	-155685.4	2.19
2006	155563.2	2475.0	-153088.2	-1.67
2007	189312.8	2876.7	-186436.1	21.78
2008	328326.5	2621.4	-325705.1	74.70
2009	242701.2	2919.5	-239781.1	-26.38
2010	223071.2	2490.8	-220580.4	-8.01
2011	403731.0	2721.7	-401009.3	81.80
2012	346195.6	3719.7	-342475.9	-14.60
2013	368661.2	4981.9	-363679.3	6.19
2014	401724.7	4571.7	-397153.0	9.20
2015	473621.7	5519.2	-468102.5	17.86
2016	426650.7	6053.2	-420597.5	-10.15
2017	421943.9	8519.7	-413424.2	-1.70
2018	479325.9	11004.7	-468321.2	13.27
2019	476311.1	11933.9	-464377.2	-0.84
2020	542977.0	13540.3	-529436.7	14.01
2021	809381.3	19632.4	-789748.9	49.16

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل (2.3): تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر من سنة 2001 إلى 2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على أرقام الجدول (2.7).

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية.

شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورا ملحوظا نظرا لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، كونه يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيف البطالة وتنمية الصادرات والتخفيف من التبعية للخارج خاصة من حيث الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي في النمو والتشغيل.

تتباين نسبة مساهمة القطاع الزراعي في النمو والتشغيل من دولة إلى أخرى على حسب طبيعة اقتصاد كل دولة ومدى الأهمية التي توليها له.

أولا: مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي:

وتختلف أهمية الزراعة في الاقتصادات الوطنية تباينا كبيرا، ولكنها يمكن التنبؤ بها نسبيا. وتتناقص الأهمية النسبية للزراعة عندما يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يمر الاقتصاد بعملية تحول هيكلية. ويعرف هذا التحول الهيكلي بإعادة توزيع النشاط الاقتصادي من القطاعات ذات الإنتاجية العالية، حيث هذه الأخيرة تسمح بنمو اقتصادي أقوى.

الفصل الثاني:

مساهمة الزراعة في تنويع الصادرات والنمو في الجزائر

يحتل القطاع الزراعي مكانة ذات أهمية إستراتيجية في الجزائر نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها، فهو يساهم في الناتج المحلي الإجمالي وفق النسب المعبر عنها في الجدول الموالي:

الجدول (2.8): مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه للجزائر خلال الفترة 2000-2021. الوحدة: مليار دج

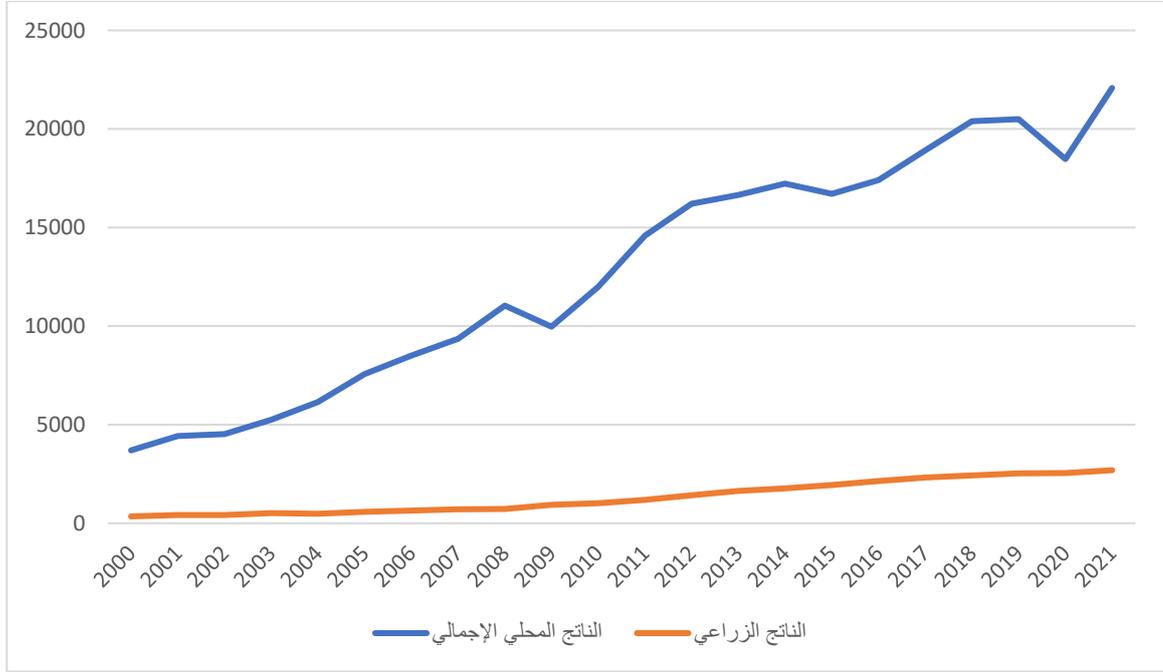
الفترة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من الناتج الزراعي ألف دج/الفرد
2000	3698.68	346.2	9.4	30.416	11.38
2001	4427.11	412.1	9.3	30.879	13.35
2002	4522.77	417.2	9.2	31.357	13.30
2003	5252.32	510	9.7	31.848	16.01
2004	6149.11	578.9	9.4	32.364	17.89
2005	7561.98	577	7.6	32.906	17.53
2006	8501.63	641.3	7.5	33.481	19.15
2007	9352.88	708.1	7.6	34.096	20.77
2008	11043.7	727.4	6.5	34.591	21.03
2009	9968	931.3	9.3	35.268	26.41
2010	11991.6	1015.3	8.5	35.978	28.22
2011	14588.6	1183.2	8.1	36.717	32.22
2012	16208.7	1421.7	8.8	37.495	37.92
2013	16647.9	1640	9.9	38.297	42.82
2014	17228.6	1772.2	10.3	39.114	45.31
2015	16706.7	1935.1	11.6	39.963	48.42
2016	17406.7	2140.3	12.3	40.836	52.41
2017	18906.6	2318.9	12.3	41.721	55.58
2018	20393.5	2421.6	11.9	42.577	56.88
2019	20500.2	2529.1	12.3	43.424	58.24
2020	18476.9	2546.9	13.8	44.244	57.56
2021	22079.3	2688.3	12.2	44.6	60.28

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال أرقام الجدول أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت تذبذبا وهي تتراوح بين 6.5% كأدنى نسبة لها سنة 2008 نظرا للأزمة المالية التي أثرت على اقتصاد مختلف الدول، ثم عاودت الارتفاع محققة نسبة 13.8% سنة 2020. ولكن رغم هذا الارتفاع تبقى هذه النسب ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات، حيث أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على قطاع المحروقات في خلق القيمة

المضافة، ما أثر سلبا على مكانة القطاع الزراعي حيث تحتل المرتبة الثالثة على العموم بعد قطاع المحروقات والخدمات.

الشكل رقم (2.4): تطور الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على أرقام الجدول رقم (2.8).

أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج الفلاحي فقد سجل ارتفاعا من سنة لأخرى حيث انتقل من 11.38 ألف دج للفرد سنة 2000 إلى 28.22 ألف دج للفرد سنة 2010 أي بمتوسط 18.64 ألف دج للفرد خلال الفترة 2000-2010، واستمر هذا الارتفاع خلال الفترة 2011-2021 ليبليغ 60.28 ألف دج بمتوسط 49.79 ألف دج للفرد ويرجع هذا التطور الإيجابي إلى ارتفاع كميات الإنتاج من جهة وارتفاع أسعار بعض المنتجات الزراعية نتيجة تحرير الأسعار وتقليص الاستيراد.

ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل.

للقطاع الزراعي دور كبير في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة خاصة في المناطق الريفية، والجدول الموالي يبين مدى مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل.

الفصل الثاني:

مساهمة الزراعة في تنويع الصادرات والنمو في الجزائر

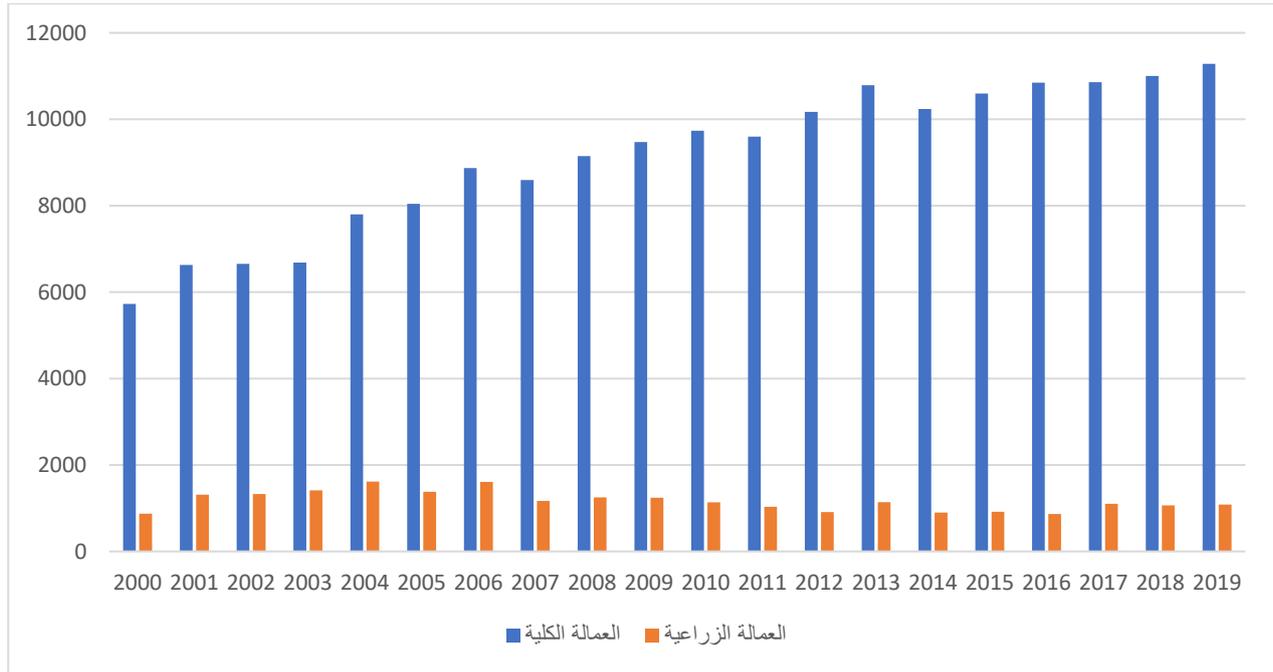
الجدول (2.9): تطور ومساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في العمالة الكلية خلال الفترة 2000-2019.

السنوات	العمالة الكلية		الزراعة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة والخدمات	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
2000	5726	15.25	873	14.43	826	10.78	617	10.78	3409	59.54
2001	6229	21.06	1312	13.82	861	10.44	650	10.44	3405	54.66
2002	6653	19.96	1328	12.07	803	11.17	743	11.17	3779	56.8
2003	6684	21.13	1412	12.03	804	11.95	799	11.95	3668	54.88
2004	7798	20.74	1617	13.61	1061	12.4	967	12.4	4153	53.26
2005	8044	17.16	1380	13.17	1059	15.07	1212	15.07	4393	54.61
2006	8869	18.14	1609	14.25	1264	14.17	1257	14.17	4738	53.42
2007	8594	13.61	1170	11.96	1028	17.72	1523	17.72	4872	56.69
2008	9146	13.69	1252	12.48	1141	17.22	1557	17.22	5178	55.4
2009	9472	13.11	1242	12.61	1194	18.14	1718	18.14	5318	56.14
2010	9735	11.67	1136	13.73	1337	19.37	1886	19.37	5377	55.23
2011	9599	10.77	1034	14.24	1637	16.62	1595	16.62	5603	58.37
2012	10170	8.97	912	13.13	1335	16.35	1663	16.35	6560	64.5
2013	10788	10.58	1141	10.26	1107	16.6	1791	16.6	6449	59.78
2014	10239	8.78	899	12.6	1290	17.83	1826	17.83	6224	60.79
2015	10594	8.66	917	13	1377	16.76	1776	16.76	6524	61.58
2016	10845	7.98	865	13.51	1465	17.47	1895	17.47	6620	61.04
2017	10858	10.15	1102	13.75	1493	17.01	1847	17.01	6417	59.1
2018	11001	9.7	1067	13.04	1434	16.13	1774	16.13	6726	61.14
2019	11281	9.6	1083	12.85	1450	16.75	1890	16.75	6857	60.78

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

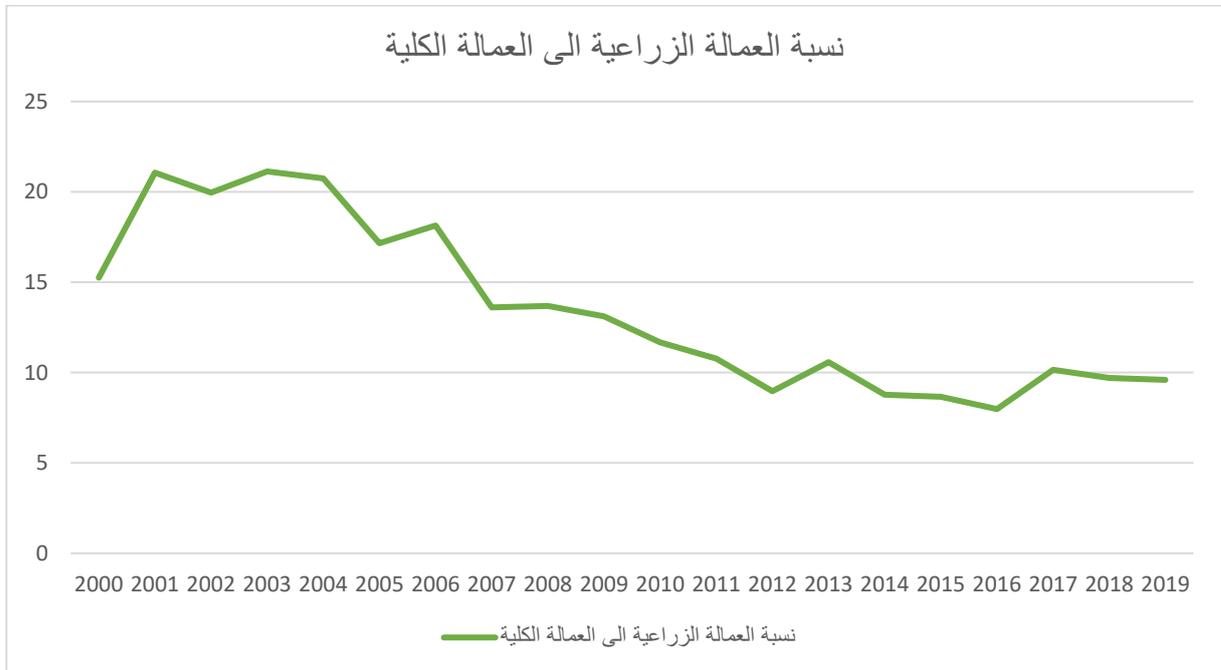
ومن خلال الجدول نلاحظ أن أهم قطاع يوفر فرص العمل هو قطاع التجارة والخدمات الذي تجاوزت نسبة التوظيف فيه 60% منذ عدة سنوات. ونلاحظ تراجعاً كبيراً في معدلات التشغيل في القطاع الزراعي، خاصة بعد سنة 2004، حيث حقق أعلى معدل 21.13% سنة 2003، ويحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في التشغيل.

الشكل رقم (2.5): العمالة الزراعية والعمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على أرقام الجدول رقم (2.9).

الشكل رقم (2.6): نسبة العمالة الزراعية إلى العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على أرقام الجدول رقم (2.9).

نلاحظ من خلال الجدول (2.9) والشكلين السابقين (2.5) و(2.6) أن العمالة الزراعية قد تراوحت خلال الفترة 2000-2019 بين 873 ألف عامل و1.083 ألف عامل، كما يلاحظ أن سنتي 2004 و2006 مثلتا

الفصل الثاني:

مساهمة الزراعة في تنوع الصادرات والنمو في الجزائر

أفضل سنتين بتوظيف تجاوز 1.600 ألف عامل في حين عرفت سنتي 2000 و2014 أدنى مستويات التوظيف بأقل من 900 ألف عامل.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية.

تمثل الصادرات مصدرا أساسيا لجلب العملة الصعبة من أجل تغطية مبالغ الواردات وتمويل مشاريع التنمية، حيث يمكن قياس مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية من خلال أهم مؤشر والذي يتمثل في قيمة الصادرات والواردات الزراعية.

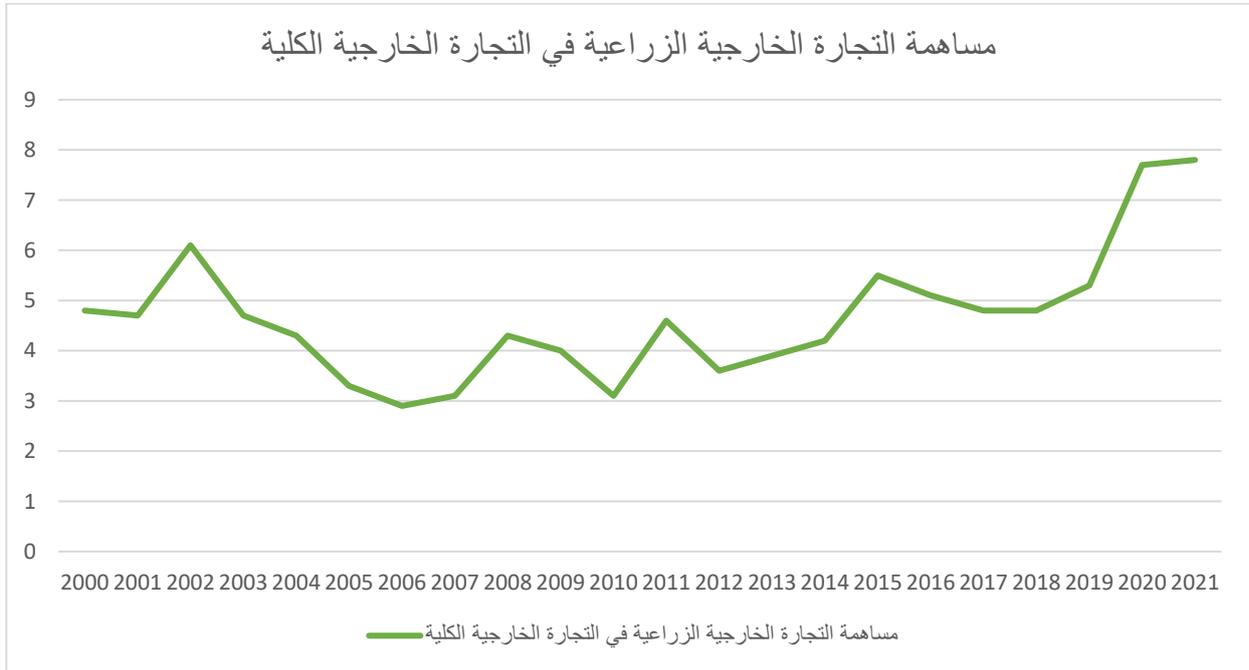
الجدول رقم (2.10): إجمالي التجارة الزراعية الخارجية والكلية والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2021. الوحدة: مليون دج.

السنوات	قيمة التجارة الخارجية		قيمة الصادرات		قيمة الواردات		قيمة الميزان التجاري	
	إجمالي التجارة الخارجية الكلية	إجمالي التجارة الخارجية الكلية (%)	الصادرات الزراعية	الصادرات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الكلية	الميزان التجاري الزراعي	الميزان التجاري (%)
2000	111835.9	4.8	1524.3	1657215.6	110311.6	69042.5	-108787.3	16
2001	104424.8	4.7	1776.4	1480335.8	102648.4	764862.4	-100872	13.4
2002	150730.7	6.1	1597.6	1501191.9	149133.1	957039.8	-147535.5	15.6
2003	137968.6	4.7	1771.9	1902053.5	136196.7	1047441.4	-134424.8	13
2004	157546.1	4.3	2600	2337447.8	154946.1	1314399	-152346.1	11.8
2005	160337.2	3.3	2325.9	3421548.3	158011.3	1493644.8	-155685.4	10.6
2006	158038.2	2.9	2475	3979000.9	155563.2	1558540.8	-153088.2	10
2007	192189.5	3.1	2876.7	4214163.1	189312.8	1916829.1	-186436.1	9.9
2008	330947.9	4.3	2621.4	5095019.7	328326.5	2572033.4	-325705.1	12.8
2009	245620.4	4	2919.2	3347636	242701.2	2854805.3	-239782.1	8.5
2010	225562	3.1	2490.8	4333587.4	223071.2	3011807.6	-220580.4	7.4
2011	406452.7	4.6	2721.7	5374131.3	403731	3442501.6	-401009.3	11.7
2012	349915.3	3.6	3719.7	5687369.4	346195.6	3907071.9	-342475.9	8.9
2013	373643.1	3.9	4981.9	5217099.8	368661.2	4368548.4	-363679.3	8.4
2014	406296.1	4.2	45714.4	4917598.2	401724.7	4719708.3	-397153.3	8.5
2015	479140.9	5.5	5519.2	3537186.5	473621.7	5193459.7	-468102.5	9.1
2016	432703.9	5.1	6053.2	3277716.4	426650.7	5154776.8	-420597.5	8.3
2017	430463.6	4.8	8519.7	3928295.6	421943.9	5111297.6	-413424.2	8.3
2018	490330.6	4.8	11004.7	4889278.6	479325.9	5403233	-468321.2	8.9
2019	488245	5.3	11933.9	4271648.8	476311.1	5016837	-464377.2	9.5
2020	556517.3	7.7	13540.3	2846371.4	542977	4363653.1	-529436.7	12.4
2021	829013.7	7.8	19632.4	5474408.9	809381.3	5097464.3	-789748.9	15.9

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

وكقراءة لأرقام الجدول يتضح جليا أن إجمالي التجارة الخارجية الزراعية شهدت تذبذبا بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى وقد لغت أقصى قيمة سنة 2021 قدرت ب 829013.7 مليون دج، أما بالنسبة إلى مساهمة التجارة الخارجية الزراعية في التجارة الخارجية الكلية فقد تراوحت بين أعلى قيمة 7.8% سنة 2021 وأدنى قيمة 2.9% سنة 2006 أي بمتوسط حوالي 4.4% على طول الفترة 2000-2021، وبما أن بيانات الجدول تظهر العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة مما يعني أن الواردات الزراعية أكبر من الصادرات.

الشكل (2.7): مساهمة التجارة الخارجية الزراعية في التجارة الخارجية الكلية خلال الفترة 2000-2021.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على أرقام الجدول (2.10).

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في الأمن الغذائي.

يعتبر الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية وذلك بسبب عدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، ويعتبر هدفا أساسيا تسعى جميع دول العالم إلى تحقيقه، وأن هذا الهدف يساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في أي بلد، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم ولذلك فإن تأخرها سوف يؤثر سلبا في القطاعات الأخرى.

الفصل الثاني:

مساهمة الزراعة في تنويع الصادرات والنمو في الجزائر

الجدول رقم (2.11): معدل الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات الزراعية الأساسية للفترة 2003-2015.

البيان	الحبوب	القمح	البقوليات	الفواكه	الخضر
إنتاج 2003	4625.96	2964.85	57.75	2694.73	2837.50
الواردات والصادرات	6954.72	5192.20	169.69	270.42	6.68
المتاح للاستهلاك	11220.68	8157.05	227.44	2965.15	2844.18
نسبة الاكتفاء %	38.02	36.35	25.49	90.88	99.77
إنتاج 2004	4032.80	273.70	58.12	2117.30	3940.80
الواردات والصادرات	7018.75	5118.85	157.47	276.42	8.62
المتاح للاستهلاك	11051.55	7849.55	215.59	2393.76	3949.42
نسبة الاكتفاء %	32.49	34.79	26.96	88.45	99.78
إنتاج 2005	3527.44	2414.74	47.10	2432.07	4128.48
الواردات والصادرات	8276.90	5696.48	196.61	247.71	14.90
المتاح للاستهلاك	11804.33	8111.21	243.61	2697.78	4143.32
نسبة الاكتفاء %	29.88	29.77	19.33	90.76	99.94
إنتاج 2006	4017.75	2687.93	44.07	2791.14	3995.41
الواردات والصادرات	7626.71	4817.09	161.95	240.51	29.61
المتاح للاستهلاك	11280.46	7505.02	206.02	3031.65	4052.02
نسبة الاكتفاء %	35.62	35.82	21.39	92.08	99.26
إنتاج 2007	3601.91	2318.96	50.07	2212.12	5524.28
الواردات والصادرات	7084.30	4625.68	190.80	274.90	12.65
المتاح للاستهلاك	10686.21	6944.64	240.77	2491.02	5536.93
نسبة الاكتفاء %	33.71	33.39	20.79	88.96	99.77
إنتاج الفترة 12/08	4075.78	2634.33	67.98	2636.01	8394.28
الواردات والصادرات	3069.31	2215.82	209.34	239.41	6.69
المتاح للاستهلاك	13218.94	8807.43	266.59	3022.43	8420.82
نسبة الاكتفاء %	30.83	29.91	25.50	87.21	99.68
إنتاج 2013	4912.23	3299.05	95.83	4231.63	11866.41
الواردات والصادرات	2531.17	1701.53	220.35	220.45	11.86
المتاح للاستهلاك	12413.41	8121.25	281.72	4548.83	11897.60
نسبة الاكتفاء %	39.57	40.62	34.02	93.03	99.74
إنتاج 2014	3435.23	2436.20	99.70	4205.10	12297.73
الواردات والصادرات	3167.94	2060.64	229.38	354.15	29.92
المتاح للاستهلاك	15865.74	9853.23	285.82	4673.83	12322.15
نسبة الاكتفاء %	21.65	24.72	32.78	89.97	99.80
إنتاج 2015	3760.95	2656.73	87.39	4323.11	12469.33
الواردات والصادرات	3522.89	2405.14	239.45	291.73	24.02
المتاح للاستهلاك	1758.07	11158.48	315.64	4735.24	12496.53
نسبة الاكتفاء %	21.39	23.81	27.69	91.30	99.78

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.

ومن بيانات الجدول نلاحظ أن الجزائر استطاعت الاقتراب من تحقيق اكتفائها الذاتي في بعض المنتجات كالخضر والفواكه بنسب فاقت 90% على عكس المنتجات الأخرى، كالحبوب والقمح والبقوليات التي لم تصل نسبها إلى 50% طوال الفترة 2003-2015. ويعود تحقيق نسب هامة جدا من حيث الاكتفاء الذاتي بالنسبة للخضر والفواكه إلى اهتمام السلطات بهذا النوع من المنتجات من حيث التمويل والتنظيم والتسويق أيضا.

خاتمة الفصل:

توصلنا في هذا الفصل إلى تشخيص سياسات التنمية الزراعية في الجزائر، وقد تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة الخارجية، ومنها تجارة المنتجات الزراعية وهذا من خلال تسخير الآلية الدبلوماسية للبحث عن أسواق خارجية لتصدير الفائض من السلع وتقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والخروج من التبعية النفطية وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتسعى الجزائر من خلال برامجها وإصلاحاتها الاقتصادية المتواترة إلى تنمية القطاع الزراعي، الذي يساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو نحو الأمام، من خلال امتصاص جزء زهيدا من اليد العاملة العاطلة وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء، بالإضافة إلى مساهمته في الناتج الداخلي الخام. ويهدف كل من القطاع الزراعي والصناعي وكذا الخدماتي إلى تنوع مصادر الإيرادات العامة، والتحول بالاقتصاد الوطني من صيغته الريعية إلى الطبيعة الإنتاجية القائمة على الرفع من مستويات الإنتاجية في القطاعات خارج المحروقات.

خاتمة عامة

هيمن قطاع المحروقات في الجزائر على هيكل صادراتها حيث اعتبر المصدر الوحيد للنقد الأجنبي، وبهذا فإن اقتصاد الجزائر غير متنوع وهش ويبقى تنوع الصادرات بالأخص الصادرات الزراعية الخيار الأمثل للدولة في ظل التحديات التنموية المطروحة، ويمكن للقطاع الزراعي في الجزائر أن يشكل بديلا حقيقيا لمواجهة تراجع أسعار النفط إذا تم تجاوز عدد من المعوقات التي تقف حاجزا أمام نمو هذا القطاع، حيث يسمح هذا الأخير بدفع عجلة الاستثمار وبناء رأس المال البشري واستغلال الفرص الجديدة من الموارد المتاحة فيه، رفع مستوى المعيشة والدخل، ولهذا تزايد اهتمام الدولة بدعم الإمكانات المحلية وترقية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات الزراعية وترشيد استخدامها، وتعزيز تنوع سلة المنتجات الزراعية.

ومن خلال دراستنا حاولنا التعرف على المفاهيم الأساسية للقطاع الزراعي الذي له أهمية بالغة في بناء ونمو الاقتصاد الوطني، حيث يساهم في تمويل عملية التنمية بالإضافة إلى مساهمته في استراتيجية تنوع الصادرات كونها مصدرا هاما لتدفقات النقد الأجنبي، وقد تبنت الجزائر سياسات إصلاحية لتحرير التجارة الخارجية، ومنها تجارة المنتجات الزراعية والتي لها قيمة مضافة من خلال توفير مناصب الشغل بامتصاص جزء من اليد العاملة، وأيضا تحقيق اكتفاء ذاتي للدولة ومساهمتها في رفع الناتج المحلي الخام، وبالتالي الرفع من مستوى معيشة السكان.

النتائج:

وكختام وخلاصة لما تم عرضه في بحثنا، تمكنا من التوصل إلى جملة من النتائج والاستنتاجات التي تعتبر إجابة على التساؤلات الفرعية واختبار للفرضيات المطروحة في المقدمة، والمتمثلة في:

- حسب الدراسات النظرية والتجريبية يتبين أن قطاع الزراعة قطاع حيوي في الاقتصادات الوطنية بالنظر إلى تأثيره على عملية النمو الاقتصادي وعملية تنوع الصادرات.
- تبين من خلال الدراسة أن القطاع الزراعي توسع في السنوات الأخيرة مما ساعد على تقليص اعتماد الاقتصاد ولو بنسبة بسيطة من المحروقات.
- تسعى الحكومة إلى تعزيز دور القطاع الزراعي عبر تبني سياسات اقتصادية محفزة للنشاط الزراعي.
- اعتماد الجزائر على القطاع النفطي الذي أحدث خلافا هيكليا في الاقتصاد الوطني، حيث هذه المشكلة التي تعاني منها جل اقتصادات الربيع النفطي، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.
- إن الصادرات الزراعية في الجزائر تمثل نسبة ضعيفة مقارنة بالصادرات خارج المحروقات، كما أنها شبه منعدمة عند مقارنتها بإجمالي الصادرات.

توصيات واقتراحات البحث:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات للمؤسسات التي تم دراستها كالتالي:

- ضرورة زيادة الاستثمار العمومي في القطاع الزراعي وجعله من أولويات الحكومة من خلال تخصيص نسب هامة لهذا القطاع.
- تنوع سلة الصادرات وتوفير التحفيزات المختلفة لقطاع التصدير خارج المحروقات، عن طريق اتباع سياسات قوية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي.
- ضرورة الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي ووضع خطط شاملة من أجل سياسة الإقراض الموجهة للقطاع الزراعي.
- العمل على تحديد وتقييم الإمكانيات المتاحة في الزراعة من أراضي زراعية ووفرة المياه، تأهيل اليد العاملة الزراعية، وأيضاً العتاد والمكننة الزراعية، والتي يمكن الاعتماد عليها في تأمين الحاجيات الغذائية أي تحقيق الأمن الغذائي.
- تشجيع البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي وتفعيل دور معاهد التكوين ومراكز الدراسات واستهداف الفلاح الذي يعتبر العنصر الأساسي في عملية الإنتاج.
- التحسين من صورة المنتجات الزراعية الجزائرية الموجهة للتصدير، بحيث تصبح مطابقة للمعايير الدولية من حيث النوعية والجودة والأسعار لتكون تنافسية في الأسواق الدولية.
- الاستثمار في الهياكل اللوجستية المتخصصة في مجال التصدير كالمطارات والموانئ ومناطق العبور المتخصصة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

- أبو يزيد الرسول، (2004)، الاقتصادية الزراعية، رؤى معاصرة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر.
- أمين حواس، (2021)، نماذج النمو الاقتصادي، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
- جواد سعد العارف، (2010)، الاقتصاد الزراعي، دار اليازة للنشر والتوزيع، عمان.
- جواد سعد العارف، (2010)، التخطيط والتنمية الزراعية، دار اليازة للنشر والتوزيع، عمان.
- خلف بن صالح النمري، (1999)، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- رفعت لقوشة، (1998)، التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر.
- عبد الوهاب مطر الدايري، (1969)، مبادئ وأسس الاقتصاد الزراعي، دار العاني للنشر، العراق.
- عزام البلاوي، (1967)، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، القاهرة، مصر.
- علي جدوع الشرفات، (2010)، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
- علي لطفلي، (1980)، التنمية الاقتصادية (الطبعة الثانية)، مكتبة عين شمس، مصر.
- علي محمود فارس، (2005)، أسس الإقراض الزراعي ولتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء.
- علي يوسف خليفة، (2001)، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- عمر محي الدين، (1974)، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- كامل بكري وآخرون، (1986)، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، لبنان.
- محمد إبراهيم حسن، (2011)، جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.
- محمد أحمد السريتي، (2011)، الموارد الاقتصادية "طبيعة، بشرية غذائية، بيئية"، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

قائمة المصادر والمراجع

- محمد عبد العزيز عجمية، (1978)، الموارد الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، (2000)، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، (2000)، التنمية الاقتصادية مفهوماً - نظرياتها - سياساتها، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- مدحت القرشي، (2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات سياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- معروف هوشيار، (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- منصور بن عمارة، (2010)، الضرائب على الدخل الإجمالي حسب تعديلات قانون المالية، دار هومة للنشر، الجزائر.
- منى رحمة، (2000)، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- ميشال ب. تودارو، ترجمة محمود حسن الحسيني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، (2006)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض.

• المذكرات:

- إلهام آيت عمر بن عجال، (2017)، آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات - واقع وأفاق -، دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- بروك داودي، (2018)، دراسة تحليلية قياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة 1967-2014، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- سالم أقاري، (2016)، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 2009-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر.
- سفيان عمراني، (2015)، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة ولاية فالمة -، دكتوراه في التجارة الدولية والتنمية المستدامة، جامعة فالمة، الجزائر.

- عابد عدة، (2018)، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- غردي محمد، (2012)، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.
- مداني لخضر، (2015)، تطور السياسات التجارية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية حالة فرع الحبوب بالمنطقة المتوسطة 1990-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- مصطفى بن ساحة، (2011)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغيرادية، الجزائر.
- يونس حواسي، (2022)، سياسات تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات -دراسة حالة قطاع الصناعات الزراعية الغذائية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الطور الثالث دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة البويرة، الجزائر.

● الملتقيات:

- ليلي بن زرقة، خيرة شريفي، (10 مارس 2018)، كيفية النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب "دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي "جامعة المدية، الجزائر.
- فاطمة بلقرع، سمية شرشالي، (10 مارس 2018)، سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب "دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي "جامعة المدية، الجزائر.
- أمينة بن خزناسي، منور أوسيرير، (10 مارس 2018)، عرض وتقييم السياسات الزراعية في الجزائر، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم ب "دور التنمية الزراعية المستدامة في تقرير الأمن الغذائي "جامعة المدية، الجزائر.
- جعفري جمال، عدالة العجال، (30-31 أكتوبر 2019)، دراسة اقتصادية لقياس كفاءة استخدام الموارد الزراعية في إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000-2014، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السابع المعنون ب " اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق

- الزراعية في الجزائر والدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
- بوري زينب، بن سالم سعاد، (11 مارس 2021)، تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ "القطاع الفلاحي في الجزائر: الواقع والأفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.
- معمري نارجس، (11 مارس 2021)، سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ "القطاع الفلاحي في الجزائر: الواقع والأفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.
- فرج بن سالم، (11 مارس 2021)، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ "القطاع الفلاحي في الجزائر: الواقع والأفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

• المجالات:

- إيمان شعابنة، (2017)، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- سليم العمراوي، (2019)، انعكاسات سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر -دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة 2001-2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- حساني رقية، موسي سهام، (01 ديسمبر 2017)، الانتقال من استراتيجية تركيز الصادرات إلى استراتيجية تنويع الصادرات -بعض التجارب الناجحة: إيران، ماليزيا، أندونيسيا-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02.
- هويدا محرز، (يناير 2022)، تنويع الصادرات واستدامة النمو في أفريقيا، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، المجلد 33، العدد 33.

• التقارير:

- البنك الدولي، (2008)، تقرير عن التنمية في العالم، موجز السياسات -الزراعة والنمو الاقتصادي-، واشنطن.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2008)، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي -عرض وأفاق-، الجزائر.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2014)، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الأمن الغذائي المستدام في بلدان البحر الأبيض المتوسط، الجزائر.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (30 مارس 2001)، مكانة الزراعة في التنمية المستدامة الطريقة إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وثيقة صادرة عن لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشر، روما.
- منظمة الأغذية والزراعة، (2012)، تقرير حالة الأغذية والزراعة، الاستثمار في الزراعة من أجل مستقبل أفضل.

المراجع باللغات الأجنبية:

- Allen Denis, Ben Shepherd, (24 June 2009), trade facilitation and export diversification, developing trade consultants, working paper n02, New York DTC.
- Eric Justinian Lugeiyamu, (May 2016), Is export diversification a key Force to Africa's Economic Growth? -Cross Country Evidence, unpublished master, Jonkoping University, Jonkoping.
- Johnson. D. Gale, (1993), Role of agriculture in economic development revisited, Agricultural.
- Mariane Mathieu, Win Naude, (August 2008), export diversity and regional growth in a developing country context, empirical evidence, world institute for development economic research classifical codes F14 AND R11_ United Nation University.
- Ministère de l'agriculture et développement rural, (2007), rapport sur la situation de secteur agricole, Algérie.
- Ministère de l'agriculture et développement rural, (2010-2014), Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal, Algérie.
- Ministère de l'agriculture et développement rural, (2014), évaluation de la mise en œuvre des programmes du renouveau agricole, 21 -ème session d'évaluation trimestrielle, Algérie.

- ONS, (2014), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2012, collections statistiques n° 182, série E : statistiques économiques n° 75, Algérie.
- ONS, (2016), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005 à 2015, collections statistiques n° 201, série E : statistiques économiques n° 88, Algérie.
- ONS, (2017), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, collections statistiques n° 205, série E : statistiques économiques n° 92, Algérie.
- ONS, (2022), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2015 à 2020, collections statistiques n° 228, série E : statistiques économiques n° 107, Algérie.
- Paul massé, (2011), Histoire Economique et Sociale du Monde, de l'origine de l'humanité au XXe siècle, Tome I, Editions l'harmattan, PARIS.
- Paul Samuelson, William D, (2010), Nordhaus, Economic (special Indian edition), tata MC crow-hill education private limited, New Delhi.
- Siope V. O. M, (2012), Export diversification and Intra-Industry trade in Africa. United Nations Economic Commission for Africa DRAFT.
- Suwt Dogruel, Mahmut Takce, (September 2001), trade liberation and export diversification in selected MENA countries, topics in middle eastern and African economies VOL13.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار واقع القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في تنويع الصادرات وتحفيز النمو الاقتصادي، برفع الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل خاصة في المناطق الريفية، وتقليل معدلات البطالة التي بدورها ترفع المستوى المعيشي للسكان. ويلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تلبية احتياجات السوق المحلية من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية المختلفة، مما يعزز الاكتفاء الذاتي للغذاء ويقلل استيراد تلك المنتجات، وأيضا توليد النقد الأجنبي من خلال تصدير الفوائض الزراعية وتقليل الاعتماد على صادرات قطاع المحروقات. حيث يشمل القطاع الزراعي مختلف الأنشطة الزراعية مثل زراعة المحاصيل النباتية وتربية الحيوانات وإنتاج المنتجات الغذائية، وبفضل مواردها الطبيعية الوفيرة والتنوع المناخي فإن الجزائر لديها إمكانات هائلة في هذا القطاع.

Abstract:

This study aims to show the reality of the agricultural sector in Algeria and its contribution to the diversification of exports and to achieve sustainable growth, by raising the gross domestic product and providing employment opportunities, especially in rural areas and reduce the rate of unemployment, which in turn raises the standard of living of the population, and the agricultural sector plays an important role in meeting the needs of the local market of foodstuffs and various agricultural products, which enhances the and also generate foreign cash from the export of agricultural surpluses and reduce dependence on the exports of the fuel sector. The agricultural sector includes various agricultural activities such as the cultivation of vegetable crops, animal husbandry and the production of food products, ignoring its abundant natural resources. Algeria has a huge potential in this sector due to climate variability.